

Distr.: General
23 September 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون
البند 8 من جدول الأعمال
المناقشة العامة

مذكرة من رئيس الجمعية العامة

يشرفني، عملاً بالمقرر 573/75 المؤرخ 14 تموز/يوليه 2021، أن أعمم هذه الوثيقة التجميعية للبيانات التي أدلى بها رؤساء الدول أو غيرهم من كبار الشخصيات عن طريق البيانات المسجلة سلفاً أثناء المناقشة العامة والتي تُقدم إلى الرئيس في موعد لا يتجاوز اليوم الذي يُعرض فيه البيان المسجل سلفاً في قاعة الجمعية العامة.

وقد أدلى بالبيانات الواردة في هذه الوثيقة بعد ظهر يوم الخميس، 23 أيلول/سبتمبر 2021، خلال الجلسة الحادية عشرة للجمعية العامة (انظر A/76/PV.11). وتتضمن الوثيقة A/76/332 وإضافاتها من 1 إلى 12 لهذه الوثيقة البيانات التي أدلى بها في الجلسات الثالثة والرابعة والسادسة والسابعة، ومن التاسعة إلى السابعة عشرة للجمعية العامة (A/76/PV.3 و A/76/PV.4 و A/76/PV.6 و A/76/PV.7 و من A/76/PV.9 إلى A/76/PV.17).

وفقاً للمقرر 573/75، ودون أن يشكل ذلك سابقة فيما يتعلق بالاجتماعات الرفيعة المستوى الصادر بها تكليف المقرر عقدها خلال الأسابيع الرفيعة المستوى المقبلة، سَتُستكمل الوثائق الرسمية للجمعية العامة بمرفقات تتضمن البيانات المسجلة سلفاً المقدمة من رؤساء الدول أو غيرهم من كبار الشخصيات، والتي تُقدم إلى الرئيس في موعد لا يتجاوز اليوم الذي يُدلى فيه بهذه البيانات في قاعة الجمعية. وينبغي إرسال البيانات المقدمة بهذا الشأن إلى statements@un.org.



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



21-13373 (A)



ميكرونيزيا (انظر أيضا A/76/PV.11، المرفق الأول)

خطاب السيد ديفيد بانويلو، رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة ورئيس حكومتها

أُذلي به يوم الخميس، 23 أيلول/سبتمبر 2021، خلال الجلسة 11 للجمعية العامة.

السيد الرئيس،

السيد الأمين العام،

أصحاب السعادة،

المندوبون الموقرون،

السيدات والسادة،

أنقل إليكم التحيات الحارة من جزرنا الجميلة في ولايات ميكرونيزيا الموحدة.

سيدي الرئيس،

في البداية، أود أن أعرب عن سعادي بشكل خاص لانتخاب رئيس محترم من دولة جزرية صغيرة نامية لقيادة هذه الهيئة الموقرة خلال هذه الدورة السادسة والسبعين الحاسمة للجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد كان لبلدكم، جمهورية ملديف، دور أساسي وفعال في قيادة المجتمع الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالبيئة وتغير المناخ، نحو إيجاد أرضية مشتركة. وألاحظ بحماس حقيقي أن بلدنا قد أقاما شراكات مع تحالف الرخاء الأزرق لحماية ما لا يقل عن 30 في المائة من محيطنا، وأن بلدنا، مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية في جميع أنحاء العالم، ملتزمان بإعادة البناء بشكل أفضل من خلال التصدي لتغير المناخ. وإنني أشعر بالامتنان والارتياح إزاء قيادتكم واستعداد بلدكم للاضطلاع بالتزام أكبر بقيادة هذه الجمعية خلال هذه الأوقات الصعبة.

وأود أيضا أن أشيد بالرئيس المنتهية ولايته للدورة الخامسة والسبعين، فخامة السيد فولكان بوزكير على قيادته خلال فترة غير عادية وشاقة.

وكما هو الحال دائما، نحن ممتنون لأمينا العام، وصديقي العزيز أنطونيو غوتيريش، الذي عمل بلا تهاون لجعل أممنا المتحدة أداة أكثر فعالية للنهوض بأهدافنا المشتركة. وهو يحظى بالدعم الكامل من ميكرونيزيا وشعبها، ونهنئه على إعادة انتخابه أمينا عاما.

سيدي الرئيس،

إن موضوع دورة هذا العام، "بناء القدرة على الصمود من خلال الأمل - من أجل التعافي من كوفيد-19، وإعادة البناء على نحو مستدام، والاستجابة لاحتياجات الكوكب، واحترام حقوق الناس وتنشيط الأمم المتحدة"، جريء ومناسب في آن واحد.

والأهم من ذلك أن ألوان موضوع هذا العام كلها جزء من صورة ما نحن عليه اليوم. وعلى ذلك الأساس، يجب أن نحترم أنفسنا كما نحترم الآخرين، لأن انتهاك حقوق شخص واحد هو انتهاك لحقوقنا جميعا. كما يجب أن نستجيب للاحتياجات البيئية للكوكب، لأن احتياجات الكوكب هي احتياجاتنا. ويجب

أن نتعافى من كوفيد-19، وأن نعيد البناء بصورة مستدامة، مما سيكفل قدرة البشرية على الصمود لما تبقى من عقد العمل. ولكفالة أن يكون لدينا أمل، ولكفالة وحدتنا، يجب أن نعمل على تنشيط الأمم المتحدة.

سيدي الرئيس،

لا تزال ميكرونيزيا خالية من كوفيد-19. فقد تمكنا من إبقاء الفيروس بعيدا عن طريق إغلاق حدودنا، وتبني شراكة وثيقة جدا مع كل من منظمة الصحة العالمية والمراكز الأميركية لمكافحة الأمراض والوقاية منها. وبفضل الدعم السخي من الولايات المتحدة الأمريكية، التي نتشاطر معها شراكة دائمة، تلقينا ما يكفي من اللقاحات لجميع سكاننا. وقد تلقى أكثر من 75 في المائة من السكان البالغين الجرعة الأولى من اللقاح، وبدأنا للتو في تطعيم المراهقين. وفي الوقت نفسه، وبفضل الدعم السخي من جمهورية الصين الشعبية، التي نتشاطر معها صداقة عظيمة، أنشأنا مواقع حجر صحي عالية الأداء في جميع أنحاء بلدنا.

وعلى الرغم من أن مرض فيروس كورونا لم ينتشر في بلدنا، إلا أن الجائحة قد أثرت على شعبنا. وفي حين يمكنني أن أشير إلى البيانات الاقتصادية عن الوظائف المفقودة والتأخير في تنفيذ مشاريع البنية التحتية، وما إلى ذلك، ربما كان الأكثر جدوى هو أننا بإبقاء أمتنا محمية، أبقينا بالضرورة العديد من مواطنينا عالقين في الخارج. وفي حين تتواصل جهود الإعادة إلى الوطن، بما في ذلك تطبيق الحجر الصحي المسبق خارج ميكرونيزيا والحجر الصحي في البلد عند الوصول، لا تزال مئات العائلات تقف أحباءها. وأتوجه إلى كل رجال ونساء ميكرونيزيا الذين ما زالوا عالقين في الخارج، أعذكم بأننا سنعيدكم إلى الوطن.

فدعونا نعد بناء الأمن الصحي على نحو أفضل اليوم استعدادا لمواجهة الجائحة المقبلة غدا. ولنلتزم جميعا بهدف إنهاء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وإنشاء هيكل أقوى للأمن الصحي في عام 2022. فلندعم جميعا الأهداف لتحقيق الأمن الصحي العالمي، ولنرفع جميعا من مستوى الطموح العالمي لجعل التهديدات الأمنية الوجودية المشتركة، سواء كانت جائحة كوفيد-19 أو تغير المناخ، مسؤولية مشتركة، نعمل معا على معالجتها كأهم متحدة لغرض مشترك.

سيدي الرئيس،

من المؤسف أن التأكيد المخيف الذي تلقيناه من الهيئة الدولية المعنية بتغير المناخ في تقريرها الأخير يذكرنا بصورة صارخة بأن الأيام المظلمة المقبلة إذا لم تتخذ إجراءات جادة وعاجلة للتصدي لأزمة تغير المناخ. ولم يعد بوسعنا أن نقلق بشأن ما إذا كان بلدنا يوصف بأنه من البلدان النامية أو البلدان المتقدمة النمو. فكلنا معنيون، ويجب علينا جميعا أن نقوم بدورنا. ويوضح العلم أن البلدان النامية والمتقدمة النمو تتأثر على السواء.

ولا تزال ميكرونيزيا ملتزمة بالقيام بدورها في معالجة أزمة تغير المناخ حتى نتمكن إعادة البناء على نحو أفضل. وبفضل تحالف الرخاء الأزرق في ميكرونيزيا، نسعى إلى حماية 30 في المائة من منطقة المحيط الخاصة بنا. ووفقا لتحدي ميكرونيزيا، نسعى إلى حماية 50 في المائة من أراضيها الساحلية والبرية. وبفضل التشريعات الأخيرة، حظرتنا استيراد معظم أشكال البلاستيك، وبدأنا في التحول من الاعتماد على الوقود الأحفوري إلى الطاقات المتجددة مثل الطاقة الشمسية.

ما تحتاجه ميكرونيزيا من أصدقائنا وحلفائنا وشركائنا في التنمية في المجتمع العالمي، وهذا يشمل جميع من يشاهدوني اليوم، لأن ميكرونيزيا هي جزء من أسرة الولايات المتحدة وصديقة لجمهورية الصين الشعبية، تماما كما أنها صديقة لملايف والمملكة المتحدة وهولندا وإسبانيا، بالإضافة إلى نيكاراغوا وأستراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا وإسرائيل والنرويج واليابان وكوريا، هو العمل العالمي اليوم من أجل ازدهار عالمنا غدا.

سيدي الرئيس،

يجب أن نتجاوز ما يفرقنا، ونركز على ما يوحدنا. فالخطوة الإيجابية التي اتخذتها الولايات المتحدة بالعودة إلى اتفاق باريس ورعاية مؤتمر قمة المناخ هي خطوة مشجعة جدا، لأن العالم يحتاج إلى الولايات المتحدة إذا أردنا حل أزمة تغير المناخ، بناء على فرضية أن العالم يحتاج إلى أن تعمل جميع البلدان معا. والعالم يحتاج إلى الولايات المتحدة، تماما كما يحتاج العالم إلى الصين، وكما يحتاج العالم إلى اليابان، وكما يحتاج العالم إلى أستراليا، لكي يتكاتف الجميع من أجل البقاء العالمي.

وسر تهديد تغير المناخ هو نفس سر تهديد جائحة كوفيد-19. وفي اللحظة التي نقرر فيها أن التهديد هو بلد معين أو شخص معين، عندها نخسر جميعا. فالطريقة التي نفوز بها جميعا هي التعاون. وميكرونيزيا على استعداد للقيام بدورها، وهي تقوم بدورها بنشاط. ونطلب من جميع أصدقائنا وحلفائنا وشركائنا في التنمية الانضمام إلينا اليوم. واليوم، نشجع جميع البلدان على أن تكون جريئة، وأن تقدم مساهمات معتمدة محددة وطنيا منقحة وأكثر طموحا.

سيدي الرئيس،

وبينما تشجعنا الاستجابة الدولية لاتفاق باريس، ينبغي أن تحفزنا أزمة المناخ أيضا على التصديق على تعديل كيغالي لبروتوكول مونتريال وإدماجه في سياساتنا الوطنية لكفالة تجنب الأضرار التي تهدد الحياة على كوكبنا. ولهذا السبب أحث البلدان التي تسهم إسهاما رئيسيا في انبعاثات الكربون على التصديق على تعديل كيغالي لبروتوكول مونتريال، وعلى التخلص التدريجي من إنتاج واستهلاك مركبات الهيدروفلوروكربون.

سيدي الرئيس، إن وجود سيادة القانون واستخدامها هما المقياس الحقيقي للحضارة. وما فتئت ميكرونيزيا تتخذ العديد من الخطوات لتعزيز سيادة القانون في بلدنا. ونحن نسعى إلى إصدار تشريع بشأن الجرائم السيبرانية، وسننضم إلى منظمة الشرطة الدولية، والتزمنا بالتصدي لصيد الأسماك غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في مياهانا بالتعاون مع منظمات مثل وكالة مصائد الأسماك التابعة للمنندى ومؤتمر قمة رؤساء ميكرونيزيا. وقد عززنا المراقبة البحرية مع أستراليا واليابان، وننتقل إلى استلام سفينتي دورية جديتين، أو سفن، من فئة الجارديان، من أستراليا لمساعدتنا على حماية دولتنا المحيطية الكبيرة. إلا أن شراكتنا الدائمة مع الولايات المتحدة الأمريكية، على نحو ما تم تدوينه من خلال اتفاق الارتباط الحر، هي أحد أهم التدابير بالنسبة لقدرة ميكرونيزيا المستمرة على تعزيز وحماية سيادة القانون. ولا تزال المفاوضات جارية بشأن أحكام الاتفاق التي تنتهي صلاحيتها، وفي ضوء المحادثات الدفاعية الرفيعة المستوى الأخيرة في تموز/يوليه من هذا العام، تدعو ميكرونيزيا الولايات المتحدة إلى مساعدتنا في اختتام مفاوضاتنا قبل أن تنتهي صلاحية الاتفاقات الحالية في نهاية عام 2023.

السيد الرئيس، تقبل ولايات ميكرونيزيا الموحدة مسؤولية مواصلة التحدث علنا، إلى جانب الدول الملزمة بالمثل، عن كيفية تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 على المناطق البحرية في الحالات التي تنطوي على ارتفاع مستوى سطح البحر المرتبط بتغير المناخ. وفي الشهر الماضي، أقرت

بلدان جزر المحيط الهادئ إعلانا تاريخيا بشأن الحفاظ على المناطق البحرية في مواجهة ارتفاع مستوى سطح البحر المرتبط بتغير المناخ، وهو ما أكدته كل من منتدى جزر المحيط الهادئ ومؤتمر قمة رؤساء ميكرونيزيا. وهذا الإعلان بيان رسمي لأراء هذه البلدان الجزرية. وكما أقر الإعلان، فإن خطر ارتفاع مستوى سطح البحر المرتبط بتغير المناخ هو، وأقتبس منه، "مسألة حاسمة تهدد سبل عيش شعوبنا ورفاهها وتقوض آفاق تحقيق مستقبل سلمي وآمن ومستدام لمنطقتنا" في المحيط الهادئ. وتؤكد التقارير الأخيرة الصادرة عن الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ أن ارتفاع مستوى سطح البحر العالمي المرتبط بتغير المناخ من المرجح أن يصل إلى متر واحد بحلول نهاية هذا القرن، حيث شهد غرب المحيط الهادئ بالفعل ارتفاعا في مستوى سطح البحر يزيد ثلاثة أضعاف عن المتوسط العالمي الحالي. وكثير منا، مثل بلدي، ميكرونيزيا، يجلسون في هذه المنطقة من المحيط الهادئ. وفي ضوء هذه الظروف، واعترافا بالآثار القانونية المحتملة لارتفاع مستوى سطح البحر على المناطق البحرية، مثل مناطق ميكرونيزيا، يعلن الإعلان، في جملة أمور، أن "المناطق البحرية لجزرنا، متى أنشئت وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وأخطر بها الأمين العام للأمم المتحدة وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، والحقوق والاستحقاقات الناشئة عنها، ستظل سارية، بصرف النظر عن أي تغييرات مادية تتصل بارتفاع مستوى سطح البحر المرتبط بتغير المناخ". وسيكون من الإجحاف وعدم الإنصاف الشديدين أن تتخلى دولة جزرية صغيرة نامية مثل ميكرونيزيا، التي تتأثر بشكل خاص بارتفاع مستوى سطح البحر المرتبط بتغير المناخ، على الرغم من كونها من أقل الدول مسؤولية عن هذه الظاهرة، عن أي من حقوقها واستحقاقاتها البحرية بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر هذا، بما في ذلك حقوقها واستحقاقاتها في موارد مصائد الأسماك الغنية في منطقتنا الاقتصادية الخالصة. ولحسن الحظ، فإن الآراء الجماعية لجزر المحيط الهادئ، كما أعرب عنها الإعلان، تؤيدها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والمبادئ القانونية التي تقوم عليها. وتؤكد ميكرونيزيا تأييدها للإعلان وتشجع المجتمع الدولي على النظر بعين الرضا في الإعلان وأهدافه الشاملة.

السيد الرئيس،

وكدولة تغطي أكثر من مليون ميل مربع من المحيطات، فإننا نعلق أهمية كبيرة على الاستخدام والإدارة المستدامين للموارد البحرية داخل مياهنا الإقليمية والمتاخمة لها. لقد عاش شعبنا في وئام مع المحيط وبيئته الطبيعية منذ أن بدأ أسلافنا في الإبحار في هذه البحار الشاسعة. وقد اعتمدنا على المعارف التقليدية في الحفاظ على أراضينا وبحارنا، وسنواصل التطلع إليها للحصول على أفضل الممارسات في الحفاظ على الموارد التي تأتي من المحيطات، وكذلك استخدامها لمكافحة تغير المناخ. وستواصل ميكرونيزيا الدعوة إلى الحفاظ على مواردنا البحرية والحرية بصورة أكثر فعالية. فتقاليدنا تملئ ذلك، وبقاؤنا يتطلب ذلك. وقبل وقت طويل من انتشار مصطلحات "الملاذات البحرية" و "المناطق البحرية المحمية" على ألسنة شعبنا وترديدها بصورة يومية، كانت المفاهيم شائعة بالفعل في العديد من مجتمعاتنا الميكرونيزية التقليدية. ومن خلال هذه المبادرات المختلفة التي تشارك فيها ميكرونيزيا حاليا، مثل تحدي ميكرونيزيا 2030، وميكرونيزيا الازدهار الأزرق، وتكنولوجيا تحديات الشفافية المتعلقة بأسماك التونة، نستثمر في مستقبلنا. ومع تعرض التنوع البيولوجي حول كوكبنا للخطر وتناقصه بشكل خطير، نتخذ ميكرونيزيا وشركاؤها تدابير ملموسة. ويجب أن نتحرك جماعيا وأن نفعل المزيد لحماية التنوع البيولوجي لكوكبنا واستعادته. وأشجع كل من يرغبون في الوقوف معنا على أن يفعلوا ذلك، لأن ميكرونيزيا ستبدي لكم السلام والصداقة والتعاون والمحبة في إنسانيتنا المشتركة.

السيد الرئيس،

أود أن أثنى على الأمين العام لمبادرته بالدعوة إلى انعقاد مؤتمر قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية، الذي سيعقد في نهاية الجمعية العامة هذه. إن التركيز على النظم الغذائية، من جميع جوانبها، من الإنتاج إلى المعالجة، ومن الاستهلاك إلى استخدام النفايات، هو اعتراف بالدور المتكامل للغذاء في حياتنا وفي صحتنا وسبل عيشنا واقتصادنا وبيئتنا. وفي الحوارات المفضية إلى مؤتمر القمة المقبل المعني بالنظم الغذائية، نشهد زيادة في الوعي والالتزام على مستوى المجتمعات المحلية بالتصدي للسلوك الاستهلاكي من أجل معالجة ويلات الأمراض غير المعدية المتصلة بالأغذية. يعاني ما يقرب من ثلث سكان ميكرونيزيا من مرض السكري وارتفاع ضغط الدم، وذلك إلى حد كبير نتيجة مباشرة لتفضيلاتنا الاجتماعية الأخيرة للأغذية المستوردة عالية المعالجة والمالحة. ونظامنا الغذائي الحالي غير مستدام، ولذلك نحاول تغييره وإعادة توطينه، كجزء من التزامنا بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وعقد العمل.

السيد الرئيس،

لطالما كان التنفيذ الفعال لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 على رأس جدول أعمالنا. وفي شمال المحيط الهادئ، ندرك تماما أن التزام منظومة الأمم المتحدة ودعمها على أرض الواقع ضروريان إذا أردنا تحقيق العديد من الأهداف. لذلك، نرحب ترحيبا حارا بالافتتاح الوشيك لمكتب الأمم المتحدة المتعدد الأقطار الجديد لشمال المحيط الهادئ، الذي تستضيفه ميكرونيزيا. وبلدان شمال المحيط الهادئ ممتنة جدا لأميننا العام على بعد نظره وقراره بفتح هذا المكتب الجديد. وإنني، كمضيف، أتعهد بدعم بلدي الكامل، ونلتزم بالقيام بدورنا في ضمان الدخول السريع للموظفين الدوليين في مكتب الأمم المتحدة المتعدد الأقطار الجديد إلى البلد. لقد حقق إصلاح جهاز الأمم المتحدة الإنمائي نتائج واعدة. ولا يزال نجاحه في أيدي أعضاء منظمنا. وقد حان الوقت لإعادة التفكير في أفضل السبل التي يمكننا بها، كأعضاء، تقديم الدعم التمويلي للنظام. وعلينا أن نكفل توافر التمويل الكافي والمستدام لدعم استجابات المنسقين المقيمين لاحتياجات أكثر الفئات ضعفا.

السيد الرئيس،

إن إصلاح أمننا المتحدة، لا سيما إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، يظل موضوعا ذا صلة للمناقشة عاما بعد عام. ويجب أن نعيد الالتزام بإنجاز العمل الذي لم يكتمل بعد والذي استعصى علينا لعقود. ومن المناسب أن يدرج أعضاء هذه الهيئة الموقرة الذين أسهموا كثيرا في منظمنا، مثل اليابان، كأعضاء دائمين في المجلس بعد إصلاحه.

السيد الرئيس،

أختتم بياني بالإشادة بالأمم المتحدة على جهودها المتواصلة لتوحيد أمم عالمنا، وأشجع المنظمة على مواصلة الارتقاء إلى مستوى مسؤوليتها في كفالة عدم ترك أي مجتمع أو شعب يتخلف عن الركب. وتؤمن ميكرونيزيا بالأمم المتحدة، وستعمل بنشاط لكفالة نجاح المنظمة.

وأختتم بياني كذلك بدعوة جميع الأمم والشعوب التي تسمعي اليوم إلى معرفة أن شعب ميكرونيزيا وحكومتها يمدان لكم يد الصداقة، ويحثانكم على اتخاذ إجراءات لتوسيع نطاق أوامر المحبة ونفس يد الصداقة تلك إلى إخوانكم من البشر. هناك تحديات حقيقية تواجهنا جميعا اليوم، ونجد أنفسنا نتمنى لو تمكنا

من العيش في عالم أفضل. ولكن العيش في عالم أفضل ليس شيئاً نطلبه. إنما هو شيء نبنيه. إننا نُعرِّف كون العالم أفضل من خلال توافق الآراء، مع وجود أساس من التعاطف والحب للبشر الآخرين. ونبني عالماً أفضل من خلال الاعتراف بأن مصيرنا بأيدينا، ومن ثم نختر تحمل المسؤولية عن أنفسنا ومجتمعاتنا.

وتختار ميكرونيزيا النهوض بالمسؤولية لحل أزمة تغير المناخ وإنهاء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ولا يمكننا أن نفعل ذلك بمفردنا. إننا بحاجة إليكم جميعاً للوقوف معنا، كأمم متحدة، لاتخاذ إجراءات اليوم من أجل ازدهارنا العالمي غداً.

شكراً لكم، سيدي الرئيس، وبارك الله في أئمننا المتحدة.

السفادور (انظر أيضا A/76/PV.11، المرفق الثاني)

خطاب السيد نجيب أرماندو أبو كيلة رئيس جمهورية السفادور

أُذلي به يوم الخميس، 23 أيلول/سبتمبر 2021، خلال الجلسة 11 للجمعية العامة.

[الأصل: بالإسبانية]

لقد شهدت البشرية أوقاتاً صعبة جداً. وسنحت لها الفرصة خلالها لإجراء تقييم بحق للمسار الذي ينبغي أن تسلكه. إنها اللحظات الحاسمة التي اتخذنا قرارنا فيها، كبشر، بشأن الطريق الذي سنسلكه.

وفي بعض الأحيان تكون الأزمات بمثابة تحذيرات لتغيير مسارنا، والتفكير فيما إذا كان ما نقوم به هو حقاً ما نريد القيام به، والتبصر في نوع المستقبل الذي نريد أن نعيش فيه.

وهكذا كان الحال بعد الحرب العالمية الأولى، عندما أنشئ سلف الأمم المتحدة، عصابة الأمم، من بين أمور أخرى، وبدأت البشرية فترة من الدينامية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والفنية القوية.

وسمي عقد "العشرينات الهادئة" من القرن العشرين - وهو عقد فكرت البشرية خلاله في المستقبل الذي تريده وعملت على تحقيقه.

لقد ولدت تلك الدينامية من رحم أزمة، وأراد القدر أن يوقفها بأزمة أخرى - الكساد الكبير. لقد كان عقد من الأزمات الاقتصادية والتشاؤم. وكان تحذيراً من أن البشرية لم تستجب، مما أدى إلى أزمة أكبر - الحرب العالمية الثانية.

وهذه المرة، كانت الضربة كافية للتعلم منها واتخاذ قرار بشأن الطريق الذي ينبغي للبشرية أن تسلكه. وقد أدى ذلك إلى تأسيس الأمم المتحدة، التي كان هدفها صون السلام الدولي وتحقيق الأمن العالمي وتحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد خلق زخم جديد؛ حقبة جديدة من التفاؤل بالمستقبل، قمنا خلالها بصياغة تلك الرؤية بشكل جماعي، تلك الصورة التي أردناها، وقام كل واحد منا بدوره لتحقيقها.

إنها حقبة لا أزال أعيشها ثانية بعض الشيء. أتذكر أننا فكرنا في المستقبل وتحمسنا له، واستمتعنا بلحظتنا، وبالتالي ساعدنا على تشكيل ملامحه.

وما دمنا على قيد الحياة، يجب أن ننمي فترات التفاؤل هذه. ويجب أن نحافظ عليها ونمضي بها قدماً قدر الإمكان.

وقبل عامين، كنت في الجمعية العامة، كرئيس منتخب حديثاً لبلد صغير في أمريكا الوسطى، السفادور. وهذه الجمعية العامة نفسها، التي ولدت هذا التفاؤل قبل عدة سنوات، كانت في طريقها إلى أن تصبح بالية.

لقد أثبت ذلك بصورة سيلفي (صورة تلتقط ذاتياً بواسطة الهاتف الذكي) لأبين أن العالم قد تغير؛ وأنه مستمر في التغير، وأنه من واجبنا أن نفهمه ومن ثم نسخر إمكاناتنا للعناية به وحل المسائل التي يمكننا حلها.

وكيف بدأنا في السفادور نفهم ذلك.

قلتها مرة أخرى قبل عام، في خضم الجائحة، التي كانت، كما هو الحال مع أي أزمة كبرى، تحذيرا آخر لنا للتفكير في الطريق إلى الأمام.

لقد تكلمت عن كيف أننا في السلفادور، على الرغم من كل ذلك، كنا متفائلين عند التفكير في المستقبل.

وأننا هنا مرة أخرى هذا العام، لأننا لم نفهم ذلك التحذير ونتجه نحو أزمة أخرى - أزمة ربما تكون أكبر، كما كانت الحرب العالمية الثانية في أعقاب الكساد الكبير، مجازفين بأكثر بكثير مما نعتقد أنه من الممكن أن نخسره.

إننا في عالم تتزايد سرعة خطاه، وتشردمه وقلقه وتشاؤمه والنزوع إلى الفردية. إنه عالم لا يعرف فيه أحد تقريبا إلى أين نتجه، أو على الأقل إلى أين نود أن نذهب، ونحل المشاكل أنيا، ونقفز من أزمة إلى أخرى، إلى أن نصل إلى عالم لا يمكننا حله.

فالمجتمع والعالم يعانيان، ويبدو أننا نبتعد أكثر فأكثر عن معالجة أسباب هذه المعاناة.

إنه عالم يواصل إنتاج أكثر مما يحتاج إليه؛ ومع ذلك، هناك أناس لا يزالون يموتون بسبب الجوع ونقص الأدوية ومياه الشرب.

إنه عالم يتعرض فيه الناس، إذا أرادوا أن يفعلوا شيئا مختلفا، للهجوم بدلا من توجيههم ومساعدتهم في صياغة مسارهم الخاص - وهو طريق يمكن لبقية البشرية أن تسلكه.

إنه عالم، لا يزال يشهد جائحة، حيث رأينا فيه أسوأ خصال البشرية وأفضلها، ولم تعمل استجاباتها الجماعية إلا على زيادة القلق في جميع أنحاء العالم. وقد عمقت الجائحة الأزمة التي كانت قائمة بالفعل، بينما قربنا أكثر مما كنا عليه منذ عقود من انهيار حضارتنا.

إنه عالم به أزمات من جميع الأنواع، ولكنه في المقام الأول عالم لديه أزمة هوية، ويشعر بقلق بالغ إزاء المسار الذي يسلكه.

والحضارة هشة؛ وكذلك تقدم البشرية. ونحن نفشل في التقدم. ومع نشوب أزمة أخرى يمكننا أن نخسر أكثر بكثير، وأسرع بكثير، مما نعتقد أنه ممكن.

فلنتعلم من الحضارات السابقة ومن إنجازاتها وأخطائها.

وتقع على عاتقنا مسؤولية تجاه التاريخ، تجاه كل الذين سبقونا، وهي أن نواصل تقدم البشرية، وأن نمضي قدما بقدر ما نستطيع، وأن نستفيد مما بنوه؛ وأن نبني على أكتاف العملاقة.

على طريق يؤدي إلى المستقبل، ولكنه يحترم أصولنا ويجلّها. إن تقاليدنا وعاداتنا وثقافتنا هي الأشياء التي تجعلنا حضارة. ولكننا نمضي قدما دائما، وفي الوقت نفسه، نعدّ من سيتبعوننا في سباق التتابع هذا، أي التنمية على الصعيد العالمي.

ولا يزال أمامنا الوقت للتعلم من هذه الأزمة وتحليل ما إذا كنا نفعل ما ينبغي أن نفعله أو لا، وأننا نسير على الطريق الذي نريد أن نسلكه.

ولدينا كل الأدوات اللازمة للقيام بذلك. إننا نعيش في عالم مترابط ومعلوم مع التكنولوجيا التي تمكننا من حل جميع هذه المشاكل بسهولة، ولكن دون توفر أدنى قدر من الإرادة للقيام بذلك.

وكل ما نفعله، أو لا نفعله الآن، سيحدد ما إذا كنا سنستغل هذه المرحلة أم لا؛ حتى أصغر إجراءاتنا والقيام بما يجعلنا سعداء حقاً والحفاظ على تقاليدنا، ورعاية عائلاتنا وتقديرها؛ وتعليم أطفالنا ما تعلمناه من آبائنا ومعلمينا؛ وتقييم ما جعلنا ما نحن عليه وتشكيل ملامح من سنكون.

وفي الوقت نفسه، البحث عن أشخاص يفكرون بطريقة مماثلة - متفائلين بشأن المستقبل وإمكانات البشر، مع تقديم مثال للآخرين.

ولهذا السبب، بدلاً من أن نطلب مرة أخرى بناء نموذج جديد لتعددية الأطراف، حيث نجتمع معاً، كأمم، لتقييم واتخاذ قرار بشأن المسار الذي سنسلكه، أعلن عن نية بلدي، السلفادور، اتباع ذلك المسار الجديد - الطريق إلى الله ونحو تنميتنا، كمثال للبلدان الأخرى في العالم.

أعرب عن نية بلدي، السلفادور، أن يتبع ذلك المسار الجديد - الطريق نحو تنميتنا والرب، كمثال لبلدان العالم الأخرى.

تشكيل المستقبل الذي نود أن نعيش فيه، مستقبل يتمتع فيه الناس بالهدى وتتاح لهم فيه الفرصة لفعل ما يريدونه حقاً.

قال كونفوشيوس ذات مرة: "اختر عملاً تحبه ولن تضطر أبداً إلى العمل يوماً في حياتك".

وقال غوته: "إن من يولد بموهبة من المفترض أن يستفيد منها سوف ينعم بسعادة كبرى في ذلك".

هذه هي الطريقة والفلسفة التي نستخدمها لبناء تلك الرؤية.

مستقبل يفعل فيه الناس ما يحبون ويجيدون أداءهم فيه، لأنهم يحبونه أو يحبونه لأنهم يفعلونه بشكل جيد، فضلاً عن التنمية الاقتصادية. إنه مستقبل يكون فيه الاقتصاد وسيلة وليس غاية.

وهذا ما سنفعله في السلفادور، أي محاولة توفير الفرص واحدة تلو الأخرى مع التوجيه باستغلالها بواسطة الأدوات التي توفرت لنا، وجنبا إلى جنب السكان الذين يدركون مستقبلهم على نحو متزايد ويرغبون في بناء مستقبلهم.

ولن يكون الأمر سهلاً، لكننا سنستغل الوقت الذي أعطانا إياه الرب ونحن نمضي قدماً بأسرع ما يمكن، مدركين للمسؤولية التي تقع على عاتقنا.

مع دعوة الناس من جميع أنحاء العالم الذين يفكرون بهذه الطريقة أيضاً - أولئك الذين لم يستهلكوا بعد في التواصل المفرط للنظام، أولئك الذين يؤمنون بالإمكانات اللانهائية للخيال البشري والإبداع والعظمة التي يمكننا تحقيقها باعتبارنا جزءاً من ذلك الخلق.

لقد شاء الرب سلفاً ما إذا كنا سننجح أم لا. ذلك مصيرنا وسنبذل قصارى جهدنا لتحقيقه.

طاجيكستان (انظر أيضا A/76/PV.11، المرفق الثالث)

خطاب السيد إمام علي رحمون، رئيس جمهورية طاجيكستان

أُذلي به يوم الخميس، 23 أيلول/سبتمبر 2021، خلال الجلسة 11 للجمعية العامة.

السيد الرئيس الموقر، معالي الأمين العام، سيداتي وسادتي،

بداية، أود أن أنقل تهانيي إلى رئيس هذه الدورة للجمعية العامة للأمم المتحدة، السيد عبد الله شهيد، على انتخابه لهذا المنصب.

زملائي الأعزاء،

في 9 أيلول/سبتمبر، احتفل شعب طاجيكستان المجيد بحدث تاريخي لا ينسى - الذكرى السنوية الثلاثين لاستقلال طاجيكستان.

في السنوات الأولى لاستقلالنا، انزلق بلدنا إلى الأحداث المأساوية للحرب الأهلية المفروضة عليه ومر بأيام صعبة.

وكان إنهاء الحرب والجمع بين الأطراف المقاتلة وضمان السلام والاستقرار واستعادة العلاقات الدبلوماسية والتعاون البناء مع بلدان العالم في الوقت نفسه من بين أولوياتنا القصوى.

ونتمكّن على الرغم من الصعوبات القائمة - وبفضل سياسة "الانفتاح" والسلام - من وضع بلدنا في المكان الذي يستحقه في الساحة العالمية فضلا عن كفالة تحقيق التنمية المستدامة.

زملائي الأعزاء،

تزيد من تعقيد عدم استقرار الوضع العالمي حاليا المنافسة الجغرافية السياسية والاقتصاد الجغرافي وتزايد مستوى التهديدات والمخاطر فضلا عن الانتشار غير المسبوق للأمراض المعدية.

وبضاعف هذا الوضع من مسؤولية الدول عن اتباع سياسة بعيدة النظر ومنسقة للتصدي للتحديات الراهنة.

إن دور المنظمات الدولية والإقليمية، وخاصة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، أساسي لإيجاد حلول فعالة لمشاكل عالمنا حاليا.

سيدي الرئيس،

تشكل التطورات الأخيرة في أفغانستان، المرتبطة بالأزمة السياسية والإنسانية والحوكمة، تهديدا خطيرا للأمن والاستقرار الإقليميين.

ولا يمكن لحكومة بلدنا وشعبه تجاهل الأزمة في أفغانستان التي تتقاسم ما يقرب من 1 400 كيلومتر من الحدود مع طاجيكستان. وأدى صعود طالبان إلى السلطة - التي أدرجها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في قائمة الجماعات الإرهابية - إلى زيادة تعقيد العملية الجيوسياسية المعقدة أصلا في المنطقة.

إن فشل طالبان في الوفاء بوعودها السابقة بتشكيل حكومة شاملة بمشاركة واسعة من القوى السياسية والمجموعات العرقية الأفغانية أمر يبعث على القلق الشديد.

وتدين طاجيكستان بشدة جميع أشكال الخروج على القانون والقتل والنهب وقمع شعب أفغانستان. وللأسف، ظلت منظمات حقوق الإنسان صامتة على انتهاك حقوق المجموعات الإثنية الأخرى المقيمة في أفغانستان وحريات مواطنيها، لا سيما النساء والأطفال، ولم تعلق على هذه المسألة. ونشهد كما هو الحال في مقاطعة بانشير في أفغانستان انتهاكات مأساوية لحقوق الإنسان المنصوص عليها دولياً

حيث لا يستطيع سكان بانشير الحصول على الغذاء والسلع الأساسية الأخرى، فضلاً عن المساعدة الإنسانية. وما تزال الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية عاجزتين عن دخول المقاطعة للوفاء بالتزاماتهما الإنسانية.

وتُعدُّ الحالة الراهنة كارثة إنسانية.

كما أن زيادة تأجيج المعارك بين الجماعات العرقية والقبائل في أفغانستان عامل آخر يزيد من زعزعة استقرار الحالة السياسية والأمنية في بلدنا المجاور.

لذلك فإن إجراء حوار شامل بمشاركة جميع فئات المجتمع الأفغاني يمثل أحد الشروط المسبقة الرئيسية لإحلال السلام والاستقرار الدائمين في ذلك البلد.

وفي هذا الصدد يحق للطاجيك في أفغانستان، الذين يشكلون أكثر من 46 في المائة من سكان البلد، أن يشاركوا على نحو مستحق في الشؤون العامة في ذلك البلد، إلى جانب المجموعات الإثنية الأخرى. سيدي الرئيس،

نحن لن نتدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان

ولكننا نعتقد أن معالجة المشاكل السياسية والأمنية لهذا البلد المجاور على النحو الواجب، تتطلب تشكيل حكومة شاملة من خلال إجراء انتخابات تقوم على إرادة شعبه بمشاركة جميع الفئات السياسية والأقليات القومية والعرقية.

وبالتالي نرى أنه من الضروري تحديد هيكل الحكم في ذلك البلد من خلال استفتاء يراعي مواقف جميع مواطني البلد.

وربما يؤدي تشكيل أي حكومة دون مراعاة مصالح جميع شعب أفغانستان إلى عواقب كارثية في هذا البلد.

وخلال أكثر من 40 عاماً من الحرب وعدم الاستقرار الذي لا يتحمل الشعب الأفغاني المسؤولية عنه أصبحت أفغانستان محفلاً جيوسياسياً، ويدرك العالم جيداً عواقب الأحداث المروعة التي وقعت في أيلول/سبتمبر 2001.

ولا ينبغي جر أفغانستان وشعبها الصديق الشقيق الذي عانى كثيراً إلى هاوية حروب دموية مفروضة عليهما مرة أخرى.

وفي هذا الصدد، لا ينبغي للمجتمع الدولي الاستمرار في تجاهل مصير الشعوب والأمم التي تعيش في أفغانستان والبلدان المجاورة لها.

وبالتالي، فإن أمامها طريقاً طويلاً وحافلاً بالمشاكل العسكرية والإنسانية التي نشأت بسبب القرار المتهور بسحب القوات الأجنبية من هذا البلد.

وما برحنا نؤيد بوصفنا جارا قريباً التوصل إلى حل شامل للمسألة الأفغانية واستعادة السلام والاستقرار الدائمين في هذا البلد، وسنظل متمسكين بحزم بهذا الموقف.

وفي هذا الصدد، ندعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير فورية وفعالة لتحقيق الاستقرار في الحالة السياسية والأمنية الصعبة وضمان السلام والاستقرار في أفغانستان بالوسائل السلمية وفي أقرب وقت ممكن. لقد دعت طاجيكستان المنظمات الدولية، ولا سيما الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية، في عدة مناسبات إلى تقديم المساعدة الفورية للشعب الأفغاني.

ونعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تؤدي دوراً رئيسياً في دفع هذه العملية قدماً.

زملائي الأعزاء،

إن شعب أفغانستان المسالم يواجه الإرهاب اليوم

وعلينا أن نفهم أن هذا ليس خطأ الشعب الأفغاني، وأنه نُظِم في الخارج وفُرض على الشعب الأفغاني.

وفي هذه الحالة، فإننا نتكلم عن مذبحه المدنيين والأفراد السابقين في قوات الأمن الوطني وموظفي الخدمة المدنية في أفغانستان.

تستخدم جماعات إرهابية مختلفة بنشاط الحالة العسكرية والسياسية غير المستقرة في أفغانستان لتعزيز موقفها.

وشهدنا إطلاق سراح الآلاف من أفراد تنظيم الدولة الإسلامية والقاعدة وغيرهما من الجماعات الإرهابية.

وبعبارة أخرى، فمن دواعي القلق والأسف أن أفغانستان اليوم تسير مرة أخرى على طريق يؤدي إلى تحولها لأرض خصبة للإرهاب الدولي.

إن طاجيكستان التي تقع في خط المواجهة الأول أمام التهديدات والتحديات الحالية، بسبب موقعها الجغرافي، مثل الإرهاب والتطرف وتغذية نزعة التطرف والاتجار بالمخدرات وغير ذلك من الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ستواصل بذل جهودها لمنع انتشارها بشكل أكبر، وتعتقد أن دعم المجتمع الدولي حيوي في هذه العملية.

زملائي الأعزاء،

تبدل طاجيكستان باستمرار جهوداً مشتركة مع شركائها والمنظمات الدولية، ولا سيما مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة، لضمان السلام والاستقرار الدائمين في جميع أنحاء العالم.

وقد أدى التنفيذ الناجح للاستراتيجية الوطنية لجمهورية طاجيكستان لمكافحة الإرهاب والتطرف للفترة 2016-2020 إلى إيجاد أساس مؤات لتطوير واعتماد استراتيجية جديدة لمكافحة الإرهاب والتطرف في طاجيكستان للسنوات الخمس المقبلة.

وتتطلب مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وسلانفها، التي تشكل عائداتها أحد المصادر الرئيسية لتمويل الإرهاب الدولي، عملاً مشتركاً وجهوداً منسقة من جانب المجتمع الدولي. وتسهم جمهورية طاجيكستان أيضاً، التي اكتسبت خبرة كبيرة من خلال تنفيذ استراتيجيتها الوطنية لمكافحة الاتجار بالمخدرات حتى عام 2020، في مكافحة هذه الظاهرة على الصعيدين الإقليمي والدولي. ومع مراعاة الأساليب والنهج الحديثة لمكافحة هذه الظواهر، ومن أجل اتباع سياسة فعالة في هذا المجال، اعتمدنا استراتيجيتنا الوطنية لمكافحة المخدرات للفترة 2021-2030 في النصف الأول من هذا العام.

سيدي الرئيس،

إننا في طاجيكستان ندرك جيداً قيمة السلام وأهمية حمايته.

ونحن راضون عن التجربة الإيجابية لتعاون بلدنا مع الأمم المتحدة في هذا الصدد.

وبالتالي فإن طاجيكستان ما فتئت تدعم أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام وستواصل بذل الجهود للمساهمة في استعادة وصون السلام والاستقرار في مناطق النزاع.

ونعتزم زيادة عدد ضباطنا للمساهمة في هذه العملية في المستقبل بالتعاون مع إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، ومن أجل المساهمة في تنفيذ أهداف وغايات مجلس الأمن الدولي ومشاركة الخبرات الغنية لطاجيكستان في مواجهة التهديدات الأمنية واستعادة السلام والاستقرار الكاملين من خلال المفاوضات، قررنا ترشيح بلدنا لعضوية غير دائمة في هذا المجلس للفترة 2028-2029.

وفي هذا الصدد، نحن على استعداد للتعاون مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ونأمل أن تدعم تلك الدول ترشيح طاجيكستان.

زملائي الأعضاء، لا يزال مرض كوفيد-19 وموجاته الأكثر خطورة مدعاة للقلق إلى جانب التهديدات الأمنية والمشاكل الرئيسية المذكورة أعلاه.

وقد أدى هذا المرض، الذي بدأ أصلاً كأزمة صحية، إلى أزمة اقتصادية عالمية.

وإذ تدرك جمهورية طاجيكستان أهمية التعاون بين البلدان في التغلب على الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية لهذه الجائحة، فإنها ترحب باستجابة الأمم المتحدة الشاملة لمرض كوفيد-19 التي أطلقها الأمين العام.

ونرحب أيضاً بجهود مختلف منظمات الأمم المتحدة ومؤسساتها وبرامجها، بما فيها منظمة الصحة العالمية، في توفير اللقاحات المضادة لهذا المرض، فضلاً عن تقديم المساعدة الفورية والطويلة الأجل إلى الدول الأعضاء.

وسيوذي الأداء الاقتصادي والمالي للبلدان والآثار السلبية المترتبة على كوفيد-19 إلى تأخير تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في وقتها، ولا سيما في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً.

ولذلك، وإذ ننوه بالدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة في التنفيذ الفعال وفي الوقت المناسب لهذه الأهداف، فإننا واثقون بأن عقد العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (2020-2030) سيسهل إيجاد سبل فعالة للتصدي للتحديات العالمية، بما في ذلك تغير المناخ والفقر وعدم المساواة بين الجنسين والتمويل. زملائي الأعزاء،

إن تحديات تغير المناخ تشكل عقبة خطيرة أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مختلف البلدان، بما فيها طاجيكستان.

ويساور طاجيكستان، التي تغطي الجبال 93 في المائة من أراضيها، إلى جانب دول أخرى في المنطقة، القلق إزاء التغيرات في الدورة الهيدرولوجية التي تؤدي إلى فيضانات وجفاف شديدين وتتسبب في تأثير سلبي على المياه والطاقة والأمن الغذائي.

ولأسف، يخسر بلدنا مئات الملايين من الدولارات سنوياً نتيجة للكوارث التي تجلبها المياه، وتتسبب الكوارث الطبيعية في كثير من الحالات بخسائر بشرية وتدمير البنى التحتية الحيوية. إننا اليوم في عشية الدورة السادسة والعشرين لاتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ.

ونعتقد أن هذا الاجتماع سيسهم إسهاماً كبيراً في تحقيق أهداف اتفاق باريس والتعجيل بجهود المجتمع الدولي في مكافحة تغير المناخ.

ومن النتائج الخطيرة لهذه العملية ذوبان الأنهار الجليدية.

ونتيجة لتغير المناخ والاحترار غير المسبوق، ذابت تماماً أكثر من 1 000 من الأنهار الجليدية البالغ عددها 13 000 في جبال طاجيكستان.

ووفقاً للإحصاءات المتاحة، تقلص نهر فيدتشينكو الجليدي وحده إلى 11 كيلومتراً مربعاً في العقود الأخيرة في طاجيكستان، وفقد كيلومترين مكعبين من الجليد.

يحدث كل هذا على الرغم من أن ما يصل إلى 60 في المائة من موارد المياه في آسيا الوسطى تتبع من الأنهار الجليدية في طاجيكستان.

تحتل بلدنا المرتبة 135 في العالم من حيث انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وتنتج 96 في المائة من كهربائها في محطات الطاقة الكهرومائية.

وقد قدمت، بوصفي قائد بلد كهذا، مقترحات ملموسة في مؤتمرات دولية في مناسبات عديدة لإيجاد حلول للمشاكل المرتبطة بتغير المناخ.

وفي هذا الصدد، وبوصفي عضواً في المجموعة التأسيسية للتحالف العالمي للمياه والمناخ، اقترحت في أول اجتماع رفيع المستوى أن أعلن عام 2025 عاماً دولياً للحفاظ على الأنهار الجليدية.

وأؤمن إيماناً راسخاً بأن هذه المبادرة ستساعد على جذب المزيد من اهتمام المجتمع العالمي إلى قضايا المياه والمناخ وذوبان الأنهار الجليدية.

وبشكل إنشاء الصندوق الدولي لحفظ الأنهار الجليدية تحت رعاية الأمم المتحدة خطوة أخرى يمكن أن توفر أساساً لإجراء بحوث شاملة وحلول فعالة لهذه المشكلة العالمية.

سيدي الرئيس،

من المسلّم به أن طاجيكستان بلد مبادر ورائد ويسهم في عملية تعزيز مسائل المياه والمناخ في خطة التنمية العالمية وتقديم قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن هذه المسائل.

ويجري حالياً تنفيذ العقد الدولي للعمل: المياه من أجل التنمية المستدامة 2018-2028، الذي بادرت به طاجيكستان وأعلنته الأمم المتحدة.

ويتطلع المجتمع الدولي إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاستعراض الشامل المتوسط الأجل لهذا العقد، المقرر عقده في مدينة نيويورك في عام 2023.

لأنه خلال ما يقرب من 50 عاماً سيكون هذا هو المؤتمر الثاني الخاص للأمم المتحدة المعني بالمياه الذي سيثبت مرة أخرى الدور الرئيسي لقضايا المياه في خطة التنمية العالمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ونحن فخورون بانتخاب طاجيكستان ومملكة هولندا رئيسين مشاركين لهذا المحفل الدولي الهام.

وفي هذا الصدد، بدأنا بالفعل التحضيرات مع شركائنا، بما في ذلك مملكة هولندا وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، ونحن نتخذ خطوات لتنظيم مؤتمر شامل رفيع المستوى.

ونود أن نشجع جميع الجهات المعنية على التعاون على نطاق واسع في هذه العملية.

وأود أن أذكر بأن بلدنا سيستضيف في عام 2022 المؤتمر الدولي الرفيع المستوى لاستعراض العقد الدولي للعمل "المياه من أجل التنمية المستدامة".

ونعتقد أن هذا المنتدى سيؤدي دوراً هاماً في التحضيرات لمؤتمر المياه لعام 2023.

وإذ أنتهز هذه الفرصة، أؤكد من جديد استعداد بلدي للنهوض بقضايا المياه والمناخ على جميع المستويات، ولا سيما بالتعاون مع الأمم المتحدة. أشركم على اهتمامكم.

أوغندا (انظر أيضا A/76/PV.11، المرفق الرابع)

خطاب السيد يويري كاغوتا موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا

أُذلي به يوم الخميس، 23 أيلول/سبتمبر 2021، خلال الجلسة 11 للجمعية العامة.

رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ أصحاب الجلالة والفخامة رؤساء الدول والحكومات؛

الأمين العام للأمم المتحدة؛ الوفود الموقرة؛ السيدات والسادة،

السيد الرئيس،

أهنتكم على انتخابكم رئيساً للدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة وأؤكد لكم دعم أوغندا الثابت. وأشيد بسعادة السيد فولكان بوزكير لقيادته القادرة على إحداث تحول للدورة الخامسة والسبعين، لا سيما في هذه الأوقات العصيبة من جائحة كوفيد-19.

وأود كذلك أن أهني الأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، على إعادة تعيينه لفترة ولاية ثانية وأن أشكره على تقانيه في عمل الأمم المتحدة. إن إعادة انتخابكم دليل على الثقة التي تمنحها الدول الأعضاء لقيادتكم. وأعرب عن مواساتي لجميع البلدان بشأن الكم الهائل من الأرواح التي فقدت بسبب جائحة كوفيد-19.

ترحب أوغندا بموضوع الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة. تشكل الأمم المتحدة المحفل المناسب للتحديث بصوت مشترك بشأن الانتعاش المستدام والمرن والشامل من الآثار المدمرة لجائحة كوفيد-19. وتعد هذه الدورة تذكراً تأتي في الوقت المناسب بالحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات فعالة متعددة الأطراف للتعبيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 لتحقيق رؤيتنا ومبادئنا والتزاماتنا المشتركة، وإنهاء الفقر بجميع أبعاده، وضمان "عدم تخلف أحد عن الركب". وبينما نحتمل بالذكرى السنوية السادسة والسبعين للأمم المتحدة، يتطلب الأمر إعادة تنشيط الأمم المتحدة وجعلها صالحة للتصدي للتحديات العالمية التي تواجهنا اليوم. وفي هذا الصدد، تكرر أوغندا تأكيد التزامها بتعددية الأطراف. ونعتقد أنه من خلال العمل معاً، يمكننا أن نتصدى بشكل أفضل للآزمات العالمية مثل جائحة كوفيد-19 وتغير المناخ وعواقبهما.

السيد الرئيس،

لقد اضطرت أوغندا، كغيرها من البلدان، إلى التصدي للآثار المتعددة الأوجه وغير المسبوقة لجائحة كوفيد-19. وتمثل نهج أوغندا في إعطاء الأولوية لحماية حياة الإنسان. ولضمان تحقيق انتعاش مستدام وقادر على الصمود وشامل للجميع، اتخذت الحكومة قرارات مدروسة ومحددة الهدف لمواصلة تعزيز قدرات النظام الصحي الوطني والقطاعات الرئيسية الأخرى في الاقتصاد على التصدي بصورة مناسبة لآثار جائحة كوفيد-19.

ومع ذلك، لا يمكن التصدي بفعالية للجائحة وعواقبها إلا إذا تصرفنا بشكل جماعي. وفي هذا الصدد، نقدر الجهود التي تبذلها بعض الدول، ومختلف المنظمات الدولية والإقليمية، ولا سيما الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، ومجموعة العشرين، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق النقد الدولي، ومجموعة البنك الدولي وغيرها، في دعم البلدان للتصدي لهذه الجائحة. ونرى أن تطعيم الجميع هو أفضل

طريقة للتصدي لهذه الجائحة. ونحن نعلم الآن أن عرقلة القدرة على الحصول على اللقاحات يؤثر على القدرة على السيطرة على الجائحة ومنع ظهور متحورات جديدة.

ولذلك، ندعو إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات لضمان حصول الجميع على لقاحات ووسائل علاج وتشخيص آمنة وناجعة وفعالة وميسورة التكلفة في صميم عملية الانتعاش العالمي. ونشيد بما يبذله الأمين العام من جهود في مجال دعوته المتواصلة ومشاركته النشطة بشأن الحصول على اللقاحات بصورة عادلة.

وعلى الجانب الآخر، نجد أن الإجراءات التي اتخذها البعض للاحتفاظ باللقاحات على حساب البلدان الفقيرة، التي يشار إليها أيضا بإضفاء النزعة القومية على اللقاحات، خاطئة، ولكنها درس جيد للبلدان النامية التي لا تريد الابتكار. إنه أمر جيد لأنه يوقظ أولئك النائمين في انتظار أن ينقذهم الآخرون.

وتحرز أوغندا تقدما في البحث عن العلاجات واللقاحات، وهو ما سيتحقق في غضون سنوات قليلة. إننا نعمل على تطوير لقاح بتمويلنا الخاص، أما المساعدة التي نحتاجها فهي للمواد الخام للقاحات. لذلك، ندعو الشركاء المهتمين إلى دعمنا بالمواد الخام.

السيد الرئيس،

تؤكد أوغندا من جديد التزامها بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 برمتها، وبإعمال أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر مع دخولنا عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد أدركنا الآن أكثر من أي وقت مضى الحاجة الملحة إلى تسريع وتيرة ما نحرزه من تقدم نحو تنفيذ خطة عام 2030 باعتبارها ركيزة في استجابتنا الوطنية للأثار المتعددة الأوجه لجائحة كوفيد-19 خلال قيامنا مرة أخرى بالبناء بشكل أفضل والسعي جاهدين لتحقيق الهدف الأسمى لخطة عام 2030 المتمثل في القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده.

وترسخ جائحة كوفيد-19 العقبات القائمة من قبل أمام تحقيق الأهداف، وأوجه عدم المساواة الهيكلية، والثغرات، والتحديات والمخاطر المنهجية. ونؤمن إيمانا راسخا بأن التنفيذ الناجح لخطة الإنمائية الوطنية الثالثة تحت شعار "التصنيع المستدام من أجل النمو الشامل والعمالة وتكوين الثروة" أمر بالغ الأهمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

وقد نفذت أوغندا عملية شاملة لضمان امتلاك الشعب لخطة التنمية الخاصة به، بدءا بترتيبات التنسيق الوطنية. ونتيجة لذلك، عمدت الحكومة إلى تعميم أهداف التنمية المستدامة بشكل كامل، وحددت عوامل التسريع الرئيسية، مثل الصناعة والحوكمة والبيئة، استنادا إلى عائدها النسبي على الاستثمار.

إن أوغندا، الماضية في تنفيذ خططها، ملتزمة بضمان عدم ترك أحد يتخلف عن الركب. وقد وضعت الحكومة قوانين وسياسات لدعم إدماج الضعفاء. فعلى سبيل المثال، يضمن قانون إدارة المالية العامة لعام 2017 وضع ميزانية تراعي المنظور الجنساني والإنصاف. وبالإضافة إلى ذلك، زادت الحكومة من التمويل المخصص لكسب سبل العيش والمنح الخاصة للشباب والنساء. والآن مع نموذج باريش الجديد للتنمية، الذي بدأ في السنة المالية 2020/2021، ستكون أهداف التنمية المستدامة ذات طابع أكثر محلية ويزداد رصدها والإبلاغ عنها حتى أدنى مستوى، وبالتالي "لا تترك أحدا يتخلف عن الركب". كما أدى برنامج منح المساعدة الاجتماعية من أجل التمكين إلى تحسين الضمان الاجتماعي وتقليل أوجه الضعف لدى كبار السن البالغين من العمر 65 عاما.

وقد عرقلت جائحة كوفيد-19 تقدم أوغندا في بعض القطاعات ولكنها أعطت زخماً للدفاع على التصنيع في البلد. ويمكن للخسائر التي ألحقتها الجائحة بالوظائف، في قطاعات واعدة حتى الآن، أن تؤثر تأثيراً كبيراً على الجهود الرامية إلى الحد من الفقر والضعف وعدم المساواة. بيد أن الجائحة قد استتھضت النقاش حول الطريقة التي ينبغي بها لأوغندا بناء نظمها لتوليد القدرة اللازمة على التكيف من أجل الصمود في وجه هذه الصدمات.

وفي سياق سلوك الحكومة المسار السريع لإحراز التقدم في خطة عام 2030، فقد تبنت موجة التحول الرقمي التي طالت العالم، التي تتيح فرصاً كبيرة. ورغم أن خطة عام 2030 تركز بقوة على السلامة والاستدامة البيئيتين، فإن الآثار المتزايدة لتغير المناخ تقلص من رأس المال الطبيعي لأوغندا. لذا، فإن الخطة الإنمائية الوطنية الثالثة حددت إجراءات طموحة متعلقة بالمناخ من خلال الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين للتنوع البيولوجي.

السيد الرئيس،

إن تحديد طريقنا نحو التنفيذ الكامل لخطة عام 2030 واتفاق باريس يتطلب منا أن نتصدى على وجه السرعة لتغير المناخ، وهو أحد أكبر التحديات التي تواجه البشرية. ولا نزال نشهد الخسائر الهائلة في الأرواح والممتلكات بسبب الكوارث المتصلة بتغير المناخ على الصعيد العالمي. ونحن جميعاً معرضون لهذه الكوارث المتعلقة بتغير المناخ. ولذلك، فإننا نؤكد على ضرورة تعزيز الاستجابة العالمية لخطر تغير المناخ في سياق التنمية المستدامة والجهود الرامية إلى القضاء على الفقر من خلال اتخاذ الجميع لإجراءات جريئة متعددة الأطراف. ولا تزال أوغندا تعاني من فترات جفاف طويلة، وذوبان أغطية جليدية على أعلى جبل فيها، جبل روينزوري، وفيضانات، وتساقط أمطار غير منتظم، وانهيارات أرضية.

وقد عانت أوغندا مؤخراً من آثار موجات الجفاف والأمطار الغزيرة والمطولة، التي أثرت بشدة على حياة الناس وسبل عيشهم. إننا نتشاطر بحيرة فيكتوريا، ثاني أكبر بحيرة للمياه العذبة، مع البلدين الشقيقتين كينيا وتنزانيا. ويقاس مستوى مياه البحيرة في أوغندا في موقع في مدينة جنجا، وكان أدنى مستوى للمياه تم تسجيله على الإطلاق في عام 1923، عندما كان 10,28 أمتار. وقبل ذلك سجل أعلى رقم في 1 كانون الثاني/يناير 1918 عند 11,89 متراً، ومن ثم كسر هذا الرقم القياسي في 16 مايو 1964 عندما وصل مستوى المياه إلى 13,41 متراً.

غير أن منسوب المياه في البحيرة ظل يتزايد منذ العام الماضي. وفي 19 أيار/مايو 2020 سجل ارتفاعاً قياسياً جديداً بلغ 13,49 متراً. ومنذ ذلك الحين، ظل مستوى المياه فوق 13 متراً. ولذلك طلبنا من السكان الذين استقروا قريباً جداً من شواطئ البحيرة الابتعاد عنها. فالبقاء على بعد 200 متر من شاطئ البحيرة هو التصرف الحكيم والصحيح والمفيد الذي يجب القيام به.

وتتخذ أوغندا إجراءات مدروسة ومحددة الأهداف للتصدي لتغير المناخ، على الرغم من أنها من بين أقل البلدان إسهاماً في تغير المناخ، من خلال الاستثمار في تدابير التكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره مثل زيادة إتاحة الطاقة النظيفة واستهلاكها من أجل تعزيز الإنتاج وزيادة غطاء الغابات والأراضي الرطبة من بين أمور أخرى، تمشياً مع مساهماتنا الطموحة المحددة وطنياً. غير أن تعبئة وسائل التنفيذ من أجل تغير المناخ تظل حاسمة إذ لا بد من اتخاذ إجراءات عاجلة لخفض الانبعاثات بدرجة كبيرة والتكيف مع الآثار السلبية والحد من آثار تغير المناخ.

إننا نشيد بالصندوق الأخضر للمناخ لالتزامه بتحقيق توازن 50:50 بين التخفيف والتكيف في حافظته، وكفالة توجيه ما لا يقل عن 50 في المائة من تمويل التكيف إلى البلدان المعرضة للخطر بشكل خاص، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الأفريقية. وتعيد أوغندا تأكيد التزامها في هذا السياق بدعم مقترحات عمل جريئة في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المقرر عقدها في المملكة المتحدة في الفترة من 1 إلى 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، في مجالات التخفيف والتكيف والتمويل. ولذلك فإننا نحث البلدان المتقدمة النمو على الوفاء بالتزاماتها المالية وفقاً لاتفاق باريس بتوفير 100 بليون دولار سنوياً بحلول عام 2020 لمساعدة الدول النامية الأطراف في مجال التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها على السواء.

وإذ نختتم عقد الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي 2011-2020، يفيد تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنوع البيولوجي العالمية بأن النتائج غير مرضية. ولا تزال أوغندا، مثلها مثل معظم البلدان، تعاني من فقدان التنوع البيولوجي إلى الحد الذي تتعرض فيه بعض الأحياء البرية وغيرها من الأنواع الحية الآن لخطر الانقراض. وإدراكاً من أوغندا لهذا الوضع الملح اتخذت، بدعم من المجتمع الدولي، تدابير عمل محددة تشمل، من جملة أمور، تعميم حفظ التنوع البيولوجي واستعادته في سياساتنا وأولوياتنا الإنمائية الوطنية على النحو المبين في خطتنا الإنمائية الوطنية 111 للسنوات المالية 2020/2021-2024/2025 ورؤية 2040؛ واستعادة 64 000 هكتار من الأراضي الرطبة المتدهورة لصالح 4 ملايين مزارع بهدف استعادة مساحة أراضي الرطبة إلى 15,6 في المائة، كما كانت عليه في عام 1994، بحلول عام 2030؛ والتخريج وإعادة التشجير لأكثر من 200 000 هكتار، وقد أعطينا الأولوية لزراعة المزيد من الأشجار لكفالة زيادة الغطاء الغابي في أوغندا من 12,4 في المائة في عام 2015 إلى 24 في المائة بحلول عام 2030؛ وتعزيز مشاركة القطاعين العام والخاص والجهات الفاعلة غير الرسمية؛ وترسيم حدود الأراضي الرطبة الحرجة والمحميات من الغابات المركزية لمنع التعدي؛ وتعزيز الإطار القانوني والمؤسسي للتصدي لتحدي الاتجار غير المشروع بالحياة البرية والصيد غير المشروع، مثل إلغاء الفصل 200 من قانون الحياة البرية في أوغندا في عام 2019، من خلال سن قانون عام 2019، الذي ينص على الحفاظ على الحياة البرية وإدارتها على نحو مستدام؛ وإنفاذ لوائح الصيد للتصدي لتحدي صيد الأسماك غير القانوني وغير المنظم. لقد تصرف أوغندا بحزم للوفاء بالالتزام الذي قطعت على نفسها خلال الاحتفالات بالذكرى السبعين لإنشاء الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2015 من أجل حماية كوكب الأرض من التدهور.

السيد الرئيس

لقد واصلت بلدان جنوب الكرة الأرضية تضامنها مع نظيراتها العالمية حتى أثناء جائحة كوفيد-19 بتقديم الدعم المناسب لتمكينها من الاستجابة للجائحة على نحو كاف. وتتماشى أعمالها مع مبادئ التعاون فيما بين بلدان الجنوب ودعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وستواصل أوغندا في هذا الصدد تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي داخل الأمم المتحدة. وأعيد تأكيد التزام أوغندا، بوصفها البلد المضيف الثالث لمؤتمر قمة الجنوب، باستضافة مؤتمر القمة، وأتطلع إلى الترحيب بقيادة مجموعة ال 77 والصين في كمبالا بأوغندا، في مواعيد مناسبة خلال الفترة 2022/2023.

السيد الرئيس

لا يزال مأزق البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، ولا سيما أقل البلدان نمواً، مستمراً حتى الآن. وتشير الأدلة المستقاة من التقييم العام لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول لأقل البلدان نمواً إلى عدم إحراز تقدم كاف نحو تحقيق هدفه الشامل المتمثل في خروج نصف البلدان الأقل نمواً من القائمة بحلول عام 2020. وقد ظلت أوغندا، مثلها مثل غيرها من أقل البلدان نمواً، تواجه تحديات عديدة أثناء تنفيذ برنامج عمل اسطنبول، تشمل في جملة أمور محدودية القدرات الإنتاجية ومحدودية التمويل وعدم كفاية الهياكل الأساسية المادية وتقلب أسعار السلع الأساسية وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والكوارث. وقد سجلت أوغندا تقدماً في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول، ولا سيما توسيع شبكة الطرق الوطنية المعبدة، على الرغم من المعوقات الهيكلية التي تواجهها أقل البلدان نمواً في مجال التنمية؛ وزادت إمكانية الحصول على الكهرباء والاستفادة من الابتكارات، فضلاً عن استخدام التكنولوجيا النقالة في المعاملات المالية. وبالإضافة إلى ذلك، ازداد معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية (بما في ذلك تكافؤ الجنسين في التعليم الابتدائي)؛ وانخفضت معدلات وفيات الأمهات والرضع، وانخفضت معدلات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومعدلات الإصابة به.

ولذلك، ينبغي لنا أن نتفق، خلال مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، على برنامج العمل المقبل الذي يدعو إلى شراكة عالمية أكثر تعزيزاً ومجددة وقوية لدعم رفع الاسماء من قائمة أقل البلدان نمواً والانتقال السلس لأقل البلدان نمواً على النحو الذي اتفق عليه في مؤتمرات قمة الأمم المتحدة الرئيسية. ونرى أنه ينبغي لهذا البرنامج أن يتضمن وسائل تنفيذ قوية لدعم تصدي أقل البلدان نمواً غير الكافي للمعوقات الهيكلية القائمة، ولا سيما محدودية القدرات الإنتاجية وعدم كفاية التمويل وارتفاع مستوى الدين وتقلب أسعار السلع الأساسية، علاوة على التحديات الناشئة مثل تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والكوارث. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للبرنامج أن يتضمن إطاراً قوياً للمتابعة والرصد على جميع المستويات لتتبع تنفيذه في الوقت المناسب وبشكل كامل.

السيد الرئيس

لا يزال الإرهاب يشكل أحد أخطر التهديدات للسلام والأمن الدوليين. ولا يزال الإرهاب والتطرف العنيف يجلبان الموت والمعاناة للأبرياء. ولا تزال الجماعات الإرهابية مثل داعش والقاعدة وحركة الشباب وجماعة بوكو حرام تتسبب في الموت والدمار. فيجب على المجتمع الدولي أن يتكيف مع هذا المشهد المتغير. ويجب علينا أن نظل ثابتين في تصميمنا على مكافحة الإرهاب، وستواصل أوغندا دعم الجهود العالمية والإقليمية لمكافحة الإرهاب والمشاركة فيها بنشاط.

السيد الرئيس

لا يمكن أن نحقق التنمية والتحول في بلداننا بدون السلام والأمن - فهذان شرطان أساسيان للتحول الاجتماعي - الاقتصادي. وعلينا أن نواصل إيلاء الاهتمام لدعم بيئة سلمية، الأمر الذي يمكننا من التركيز على نمو اقتصاداتنا وتنميتها. وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل دعم مبادرات منع نشوب النزاعات وحلها التي تضطلع بها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وينبغي لهذه الشراكة أن تقوم على تقسيم العمل وتقاسم الأعباء والتكامل والاحترام المتبادل. وينبغي لنا أن نواصل تشجيع وتعزيز هذه الشراكة.

فما زلنا نواجه تحديات خطيرة للسلم والأمن في منطقتنا؛ وتواصل أوغندا دعم جهود السلام والأمن في المنطقة والنهوض بها. وما زلنا نشترك بنشاط في المبادرات الإقليمية مثل مبادرات الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجماعة شرق أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ونشعر بالتفاؤل إزاء التقدم الذي نواصل إحرازه. وأوغندا ملتزمة بمواصلة العمل مع شركائنا الدوليين في دعم جهود مكافحة الإرهاب وتحقيق الاستقرار في الصومال، والانتقال السياسي في السودان، وتنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، والقضاء على القوى الإرهابية وغيرها من القوى السلبية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

سيدي الرئيس،

لقد تعهدت هذه الجمعية بتعهد تاريخي خلال مؤتمر القمة العالمي الذي عقد في عام 2005. وهو الالتزام بتعزيز الأمم المتحدة بهدف تعزيز سلطتها وكفاءتها. ولا يمكن أن يحدث ذلك بدون إصلاح مجلس الأمن الدولي. فالحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن الدولي أصبحت الآن أكثر إلحاحاً وحتمية من أي وقت مضى. وتؤيد أوغندا إجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وحقائق الجغرافية السياسية الحالية بالغة الأهمية من أجل الإصلاح الشامل لمجلس الأمن بما يمهّد السبيل لتحقيق التمثيل العادل.

وأفريقيا، التي تضم أكثر من بليون مواطن ويخصصها أكثر من 70 في المائة من المسائل المدرجة في جدول أعمال المجلس، لا تزال تعاني من الظلم التاريخي المتمثل في عدم وجود تمثيل لها على الإطلاق في فئة العضوية الدائمة في مجلس الأمن بالإضافة إلى نقص تمثيلها في فئة العضوية غير الدائمة. لقد آن الأوان لمعالجة هذا الخلل والظلم القائم منذ أمد بعيد في التشكيل الراهن لمجلس الأمن بدون أي تأخير آخر.

ولا يزال الموقف الأفريقي الموحد بشأن إصلاح مجلس الأمن الدولي، على النحو المبين في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت، يحظى بتأييد واسع من أعضاء الأمم المتحدة. ولذلك، من الضروري أن تعمل الدول الأعضاء على وجه السرعة من أجل إحراز تقدم في المفاوضات بشأن الإصلاح في سياق المفاوضات الحكومية الدولية حتى تتمكن أفريقيا من أن تأخذ مكانها الصحيح في مجلس الأمن.

سيدي الرئيس،

إن جميع البلدان ملزمة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان بموجب القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ولذلك، يجب أن نواصل معالجة مسألة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها دون تسييس مسألة حقوق الإنسان. وتظل أوغندا ملتزمة بالوفاء بالتزامها في مجال حقوق الإنسان وفقاً لدستورها والقانون الدولي. والتزامنا نابع من الاعتقاد الراسخ بأن هذا الالتزام ملائم لشعبنا وهو مستمد من التجربة السيئة والدروس المستفادة من تاريخنا الدكتاتوري. وفي هذا السياق، سيتم استعراض أوغندا طوعاً خلال الدورة الأربعين للاستعراض الدوري الشامل في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف، المقرر عقدها في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى شباط/فبراير 2022.

سيدي الرئيس،

لا تزال محنة اللاجئين مستمرة حتى يومنا هذا. وقد حافظت أوغندا على سياسة الباب المفتوح بشأن اللاجئين، ويستضيف البلد حالياً أكثر من 1,4 مليون لاجئ، وهو أكبر عدد في أفريقيا. وتماشياً مع هذه الروح، اتخذنا مؤخراً خطوة مدروسة أخرى لمساعدة أولئك الذين يعانون من محنة من أفغانستان. ويستند

نهجنا تجاه اللاجئين إلى اعتقادنا بأنه لا أحد يختار الفرار من بلده أو أن يكون لاجئاً، وإذا فعل ذلك، يجب أن يعامل بكرامة ولطف في أوقات حاجته.

غير أن ظروف اللاجئين والمجتمعات المضيفة تفرض تحديات هائلة على السلطات الوطنية، التي يتعين التصدي لها في إطار التضامن الدولي. ولذلك، فإننا نواصل الدعوة إلى المزيد من الإنصاف في تقاسم الأعباء والمسؤوليات المترتبة عن استضافة ودعم اللاجئين في العالم، بما يتفق مع الالتزامات الدولية. وشكراً لحسن إصغائكم.

أذربيجان (انظر أيضا A/76/PV.11، المرفق الخامس)

خطاب السيد إلهام حيدر أوغلو عفيف، رئيس جمهورية أذربيجان

أُذلي به يوم الخميس، 23 أيلول/سبتمبر 2021، خلال الجلسة 11 للجمعية العامة.

سيدي الرئيس،

السيد الأمين العام،

رؤساء الدول والحكومات الموقرين،

أهني السيد عبد الله شهيد على انتخابه رئيساً للدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة وأتمنى له كل النجاح في أداء واجبه. كما أعرب عن خالص امتناني وتقديري للسيد فولكان بوزكير من تركيا الشقيقة على قيادته كرئيس للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة.

لا تزال جائحة كوفيد-19 تشكل تحديات خطيرة للعالم بأسره. ومنذ البداية، اتخذت حكومتنا تدابير قوية وعملية لحماية السكان وتقليل الأثر السلبي للجائحة إلى أدنى حد.

وقد بدأت أذربيجان حملة تطعيم منذ منتصف كانون الثاني/يناير من هذا العام. وجرعات اللقاح المستخدمة لكل 100 شخص تزيد عن 80 بالمائة.

وقد تم إصدار حزمة التحفيز الاجتماعي والاقتصادي التي تبلغ قيمتها حوالي 2,7 مليار دولار لدعم الأشخاص والأعمال التجارية المتضررة من كوفيد-19.

ونتيجة للتدابير المخطط لها جيداً، تم الإبقاء على حالة الجائحة تحت السيطرة وتم تخفيف نظام الحجر الصحي تدريجياً في بلدنا. وقد تم الاعتراف دولياً بجهود أذربيجان المكثفة لمكافحة الجائحة. وفي عام 2020، أشادت منظمة الصحة العالمية بأذربيجان باعتبارها بلداً نموذجياً في مكافحة الجائحة.

وقد نفذت أذربيجان جميع هذه الأنشطة باستخدام مواردها المالية الخاصة. كما قدمنا تبرعات مالية إلى منظمة الصحة العالمية بمبلغ 10 ملايين دولار، وقدمنا مساعدات مالية وإنسانية لأكثر من 30 بلداً لدعم كفاحها ضد فيروس كورونا. وعلاوة على ذلك، قدمنا أكثر من 150 000 جرعة لقاح إلى أربعة بلدان، مجاناً.

وتدعو أذربيجان إلى تضامن عالمي أقوى للتغلب على الجائحة. وقد طرحت أذربيجان، بصفتها رئيسة حركة عدم الانحياز، عدداً من المبادرات العالمية. وفي أيار/مايو 2020، عقدت أذربيجان اجتماعاً على مستوى القمة لفريق الاتصال التابع لبلدان حركة عدم الانحياز في إطار التصدي لكوفيد-19. وخلال مؤتمر القمة، اقترحت، باسم حركة عدم الانحياز، عقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة استجابة لفيروس كورونا على مستوى رؤساء الدول والحكومات. وقد حظيت هذه المبادرة بدعم أكثر من 150 دولة عضو في الأمم المتحدة، وانعقدت الدورة الاستثنائية في 3 و 4 كانون الأول/ديسمبر 2020. وأعرب عن امتناني للأمين العام السيد أنطونيو غوتيريش وجميع الدول التي تدعم مبادراتنا.

وفي مناسبات عديدة، أعربت أذربيجان علناً عن استيائها من تكديس بعض البلدان الغنية للقاحات. ونكرر الإعراب عن استيائنا إزاء استمرار القومية اللقاحية وتعميق عدم المساواة في الحصول على اللقاحات بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. تمنع هذه الإجراءات البلدان النامية من حماية سكانها. ووفقاً

للتقارير الدولية، فإن أكثر من 75 في المائة من جرعات اللقاح في العالم اشترتها حتى الآن 10 بلدان ثرية، في حين أن التغطية باللقاحات في البلدان المنخفضة الدخل تقل عن 2 في المائة.

ولفت الانتباه الدولي إلى هذا التحدي، بادرت أذربيجان، باسم حركة عدم الانحياز، بتقديم قرار بشأن ضمان حصول جميع البلدان على اللقاحات على نحو منصف وشامل في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، الذي اعتمد بالإجماع في آذار/مارس من هذا العام.

وتعترم أذربيجان تقديم قرار في الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن نفس الموضوع خلال هذه الدورة.

ونعتقد أن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات عالمية قوية ومتسقة ومحددة الأهداف للتعافي بشكل أفضل من كوفيد-19. وفي هذا الصدد، نقترح إنشاء فريق رفيع المستوى تابع للأمم المتحدة معني بالتعافي العالمي من كوفيد-19، يمكن أن يعد توصيات بشأن التدابير العالمية لفترة ما بعد الجائحة.

ويصادف هذا العام الذكرى الستين لإنشاء حركة عدم الانحياز. وبقرار بالإجماع من 120 دولة عضو في حركة عدم الانحياز، اضطلعت أذربيجان بمسؤولية رئاسة الحركة لمدة ثلاث سنوات في قمتها الثامنة عشرة لرؤساء الدول والحكومات التي عقدت في باكو في تشرين الأول/أكتوبر 2019. وتدعو أذربيجان بقوة إلى دعم العدالة الدولية وقواعد القانون الدولي والدفاع عن المصالح المشروعة للدول الأعضاء في الحركة. وفي هذا العام، قررت الدول الأعضاء في الحركة بالإجماع تمديد رئاسة أذربيجان لسنة أخرى حتى أواخر عام 2023. وذلك علامة إشادة وتقدير لنجاح أذربيجان في توجيه الحركة بفعالية في هذا الوقت العصيب الذي يمر به العالم بأسره.

وتتفقد أهداف التنمية المستدامة له أهمية خاصة بالنسبة لأذربيجان. فأذربيجان من بين 12 بلدا في جميع أنحاء العالم، وهي الأولى في منطقتنا التي قدمت تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الثالث عن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وتأتي أذربيجان في المرتبة 55 من بين 165 بلدا في تقرير التنمية المستدامة لعام 2021، حيث أحرزت 72,4 نقطة من أصل 100 نقطة ممكنة في مؤشر إنجاز أهداف التنمية المستدامة، مع تسجيل أفضل نتيجة في المنطقة. ويسلط التقرير الضوء على التقدم الذي أحرزته أذربيجان في مجالات مثل الحد من الفقر والرعاية الصحية والتغذية، ومشاركة المرأة في القوى العاملة، والمياه النظيفة والصرف الصحي، والحصول على الطاقة، واستخدام الإنترنت، وبقاء الأنواع المهددة، فضلا عن تحسين رفاه السكان والتنمية المستدامة للمدن والمجتمعات المحلية.

وتشارك أذربيجان بنشاط في بناء مشاريع الربط الإقليمي، مثل ممرات النقل بين الشرق والغرب والشمال والجنوب والشمال الغربي، لتصبح أحد مراكز النقل والخدمات اللوجستية الرئيسية والموثوقة في المنطقة الأوروبية الآسيوية. وقمنا بتنشغيل ميناء باكو التجاري الدولي بقدرة مناولة البضائع 15 مليون طن سنويا، والتي يمكن زيادتها إلى 25 مليون طن سنويا حسب الاحتياجات.

وصدقت أذربيجان على اتفاق باريس للمناخ، مع التزام طوعي بتحقيق تخفيض بنسبة 35 في المائة في انبعاثات غازات الدفيئة بحلول عام 2030 مقارنة بسنة الأساس 1990. علاوة على ذلك، فإننا نستكشف إمكانيات تحديد أهداف مشروطة لعام 2050 بموجب اتفاق باريس.

وتبلغ حصة مصادر الطاقة المتجددة في القدرة الإجمالية في مجال الطاقة في بلدنا 17 في المائة حالياً. والهدف هو زيادة هذا الرقم إلى 30 في المائة بحلول عام 2030. وقد تم توقيع اتفاقات مع ثلاثة من شركات الطاقة الدولية الكبرى للاستثمار في بناء ثلاث محطات لتوليد الطاقة الريحية والشمسية بقدرة إجمالية تزيد على 700 ميغاوات خلال السنوات الثلاث إلى الأربع المقبلة. وسيتم تنفيذ أحد هذه المشاريع في منطقة زانغازور الشرقية المحررة من الاحتلال الأرمني خلال الحرب الوطنية التي استمرت 44 يوماً. وستكون محطة الطاقة الشمسية هذه التي تبلغ قدرتها 240 ميغاواط حتى الآن هي مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر الرئيسي في الأراضي المحررة في أذربيجان. وأدعو شركات الطاقة الدولية الأخرى إلى المجيء والاستثمار في الطاقة الخضراء في الأراضي الأذربيجانية المحررة.

وقد أعلنت كاراباخ وزانغازور الشرقية المحررتين مؤخرًا منطقة للطاقة الخضراء. وتتمتع الأراضي المحررة في أذربيجان بإمكانيات مؤكدة تبلغ 7 200 ميغاواط من الطاقة الشمسية و 2 000 ميغاواط طاقة الرياح.

وقد أصبحت أذربيجان مؤخرًا مُصدراً للطاقة الكهربائية، إلى جانب النفط الخام والغاز الطبيعي. واليوم، نقوم بتصدير الطاقة الكهربائية إلى 4 بلدان مجاورة. وفي الوقت نفسه، يرتفع استهلاك الكهرباء المحلي بسبب النمو السكاني والتنمية الاقتصادية. وخلال ثمانية أشهر من هذا العام، حققت الصناعة غير النفطية في أذربيجان نمواً بلغت نسبته 18,4 في المائة.

السيدات والسادة،

يرتبط الشعب الأذربيجاني ارتباطاً وثيقاً بجذوره وتاريخه ولغته وتقاليدِهِ. وقد أعلنت هذا العام "عام نظامي غانجافي" بمناسبة الذكرى السنوية الـ 880 للشاعر الأذربيجاني الكبير. في القرن الثاني عشر، نشر نظامي غانجافي في شعره المثل والقيم مثل السلام والعدالة والإنسانية والحرية والمساواة التي تتوافق مع المبادئ التي تروج لها الأمم المتحدة وتحميها. ونحن في أذربيجان نعزز التعددية الثقافية وندعمها كأسلوب حياة. وتعتبر أذربيجان مثالاً على التسامح والتعايش السلمي بين ممثلي مختلف الجماعات الدينية والعرقية التي تعيش في بلدنا. والأمم المتحدة تدعم بقوة "عملية باكو"، التي بدأتها أذربيجان في عام 2008 لتعزيز الحوار والتعاون بين العالم الإسلامي وأوروبا. وقد اعترفت قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بالمنتدى العالمي للحوار بين الثقافات الذي يعقد بانتظام في أذربيجان باعتباره "منبراً عالمياً رئيسياً لتعزيز الحوار بين الثقافات".

السيدات والسادة،

في أيلول/سبتمبر الماضي، استرعت انتباهكم، في كلمة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، إلى استمرار احتلال أرمينيا لأراضٍ من أذربيجان والبيانات والأعمال العدوانية للحكومة الأرمينية. واليوم، بعد عام، أقول بفخر إن أرمينيا هُزمت في ساحة المعركة وأن أذربيجان وضعت حداً للاحتلال. لمدة 30 عاماً تقريباً، ظلت أرمينيا تحتل ما يقرب من 20 في المائة من أراضي بلدنا. واقترب الاحتلال بجرائم حرب مشينة وجرائم ضد الإنسانية. ارتكبت أرمينيا الإبادة الجماعية في خوجلي في شباط/فبراير 1992، مما أسفر عن مقتل مئات المدنيين، من بينهم 106 من النساء و 63 طفلاً. واحتُجز 1 275 أذربيجانياً كرهائن، لا يزال 150 منهم مفقودين. واعترفت 13 دولة بالإبادة الجماعية في خوجلي. وأدى التطهير العرقي الذي قامت به أرمينيا إلى تحول أكثر من مليون أذربيجاني إلى لاجئين ونازحين داخلياً. واتخذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أربعة قرارات في عام 1993 تطالب بالانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط للقوات المسلحة

الأرمنية من الأراضي الأذربيجانية المحتلة. بيد أن أرمينيا تجاهلت هذه القرارات وجميع القرارات المماثلة الأخرى التي اتخذتها المنظمات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي وحركة عدم الانحياز ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا والبرلمان الأوروبي. وفي حين أن بعض قرارات مجلس الأمن تنفذ في غضون أيام، فإنها في حالتنا ظلت دون تنفيذ لمدة 27 عاما، وهو دليل واضح على ازدواجية المعايير. هناك حاجة إلى تضافر الجهود لوضع آلية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن من أجل تجنب النهج الانتقائي. لقد أنشئت مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام 1992 بهدف إيجاد حل للنزاع بين أرمينيا وأذربيجان. وكان يمكن للرؤساء المشاركين لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إنجاز مهمتهم لو أنهم اتخذوا إجراءات حازمة لإجبار أرمينيا على إنهاء عدوانها العسكري على أذربيجان. وطوال الصراع، أظهرت أرمينيا بموقفها وأعمالها أن هدفها الوحيد هو الحفاظ على الوضع الراهن وتوطيد الاحتلال. وفي مناسبات عديدة، أثرت ضرورة فرض جزاءات على أرمينيا. ومن المؤسف أنه لم تفرض أي عقوبات دولية على أرمينيا لفرض تنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. في عام 2018، أُطيح بنظام كوتشاريان ساركيسيان لمجرمي الحرب في أرمينيا. وكانت لدينا بعض الآمال في أن تشارك حكومة أرمينيا الجديدة بجدية في المفاوضات. وكنا على استعداد للرد بالمثل على أي إشارة إيجابية قادمة من أرمينيا. وكانت الفترة 2018-2019 واحدة من أهدأ الفترات على خط التماس السابق. بيد أن تغيير النظام في أرمينيا لم تعقبه تغييرات حقيقية على أرض الواقع على الرغم من الإجراءات الإيجابية التي اتخذتها أذربيجان. واختارت حكومة أرمينيا الجديدة أيضا مواصلة الاحتلال بدلا من الجوار السلمي مع أذربيجان. وخلال العامين الأخيرين من الصراع، تعمدت أرمينيا تدمير عملية التفاوض. وقد أطلقت حكومة أرمينيا عددا من البيانات والأعمال الاستفزازية مثل القول "كاراباخ هي أرمينيا، نقطة ومن أول السطر" و "لن نعيد شيئا واحدا من الأرض المحتلة". وهدد وزير الدفاع الأرميني آنذاك أذربيجان علنا بعدوان جديد واحتلال لأراضي جديدة. وطرحت أرمينيا ما يسمى بشروط سبعة غير مقبولة ولا أساس لها، وطالبت بتغيير شكل المفاوضات، والبدء من "نقطة الصفر"، وإشراك النظام العميل الذي أنشأته أرمينيا في الأراضي المحتلة في عملية التفاوض. وكانت محاولة الحكومة الأرمينية تغيير شكل المفاوضات وجوهرها مفاجأة غير سارة للرؤساء المشاركين لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الذين شُلت جهودهم بسبب الأعمال غير المسؤولة والخطيرة لأرمينيا. علاوة على ذلك، وفي انتهاك صارخ للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقيات جنيف، تنفذ أرمينيا بشكل سافر سياسة الاستيطان غير القانوني للأشخاص المنحدرين أساسا من الشرق الأوسط من أصل أرمني في الأراضي المحتلة من أذربيجان. وتعلن أرمينيا أيضا عن بناء طرق جديدة من أرمينيا إلى الأراضي المحتلة لزيادة توطيد نتيجة عدوانها والتعجيل بالاستيطان غير القانوني، ويشجعها على ذلك الشعور الطويل الأمد بالإفلات من العقاب. وفي تموز/يوليه 2020، ارتكبت أرمينيا استفزازا عسكريا على طول حدود الدولة مع أذربيجان. ونتيجة للقصف المدفعي الذي أصاب منطقة توفوز الأذربيجانية، قتل 13 جنديا ومدنيا. وفي وقت لاحق من آب/أغسطس من العام الماضي، حاولت جماعة التخريب الأرمينية اختراق خط التماس السابق لارتكاب أعمال إرهابية ضد الجنود والمدنيين الأذربيجانيين، ولكن تم تحييدها بنجاح.

وفي بياني في المناقشة العامة للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في 24 أيلول/سبتمبر من العام الماضي، حذرت من أن "التصريحات المعادية للأذربيجانيين والاستفزازات التي تقوم بها القيادة الأرمينية تدل على أن أرمينيا تستعد لعدوان جديد ضد أذربيجان."

وبعد ثلاثة أيام، في 27 أيلول/سبتمبر من العام الماضي، شنت أرمينيا هجوماً واسع النطاق على مواقع عسكرية ومدنيين أذربيجانيين. وردا على ذلك، شنت أذربيجان هجوماً على أرمينيا مضادا للهجوم على أراضيها، مستخدمة حقها الأصلي في الدفاع عن النفس كما هو منصوص عليه في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.

وخلال 44 يوما، قصفت القوات المسلحة الأرمينية بشدة مدنا تقع على طول خط المواجهة، وهي أغدام وأغجابيدي وبيلانغان وداشكيسين وفيزولي وغورانبوي وتارتار. وأطلقت أرمينيا النار أيضا على مدن غانجا وباردا ومينغاشيفير وغابالا وسيازان وخيزي ومدن أخرى تقع بعيدا عن خط المواجهة السابق. وقد اعترضت قوات الدفاع الجوي الأذربيجانية أحد الصواريخ في خيزي بالقرب من باكو مما يدل على أن العاصمة باكو كانت أيضا هدفا لهجوم صاروخي أرميني. وكانت أرمينيا تستخدم القذائف التسيارية، مثل سكود واسكاندر - م، فضلا عن الفسفور الأبيض والذخائر العنقودية المحظورة. وقد أسفرت جرائم الحرب هذه التي ارتكبتها أرمينيا عن مقتل أكثر من 100 مدني، من بينهم 11 طفلا، وإصابة أكثر من 450 آخرين. وقد دمر أكثر من 12 000 من الهياكل الأساسية المدنية أو ألحقت أضرار جسيمة بها، بما في ذلك المنازل الخاصة في أذربيجان.

وأذربيجان، إذ تلتزم بالمبدأ الأساسي للقانون الدولي الإنساني بشأن التمييز بين المقاتلين والمدنيين، لم ترد قط على جرائم الحرب الوحشية التي ارتكبتها أرمينيا باستهداف المدنيين.

كما جندت أرمينيا مرتزقة ومقاتلين أجانب من الخارج ونشرتهم ضد أذربيجان.

وخلال الحرب التي استمرت 44 يوما، حررت أذربيجان جزءا كبيرا من الأراضي المحتلة، بما في ذلك مدن جبرائيل وهادروت وفيزولي وزانجيلان وغوبادلي وشوشى. وفي المجموع، تم تحرير أكثر من 300 مدينة وقرية في ساحات المعارك. واضطرت أرمينيا إلى التوقيع على وثيقة الاستسلام في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وبناء على ذلك، اضطرت أرمينيا إلى سحب قواتها من الجزء المتبقي من أراضي أذربيجان، أي مناطق أغدام ولاتشين وكلبجر. وقد نفذت أذربيجان نفسها قرارات مجلس الأمن الدولي المذكورة أعلاه، وربما كانت هذه أول حالة في العالم منذ إنشاء الأمم المتحدة.

وقد حلت أذربيجان النزاع الذي دام 30 عاما واستعادت سلامتها الإقليمية والعدالة التاريخية بالوسائل العسكرية والسياسية. وقد أصبح النزاع في ناغورنو كاراباخ في صحائف التاريخ. إذ لا توجد وحدة إقليمية إدارية تسمى ناغورنو كاراباخ في أذربيجان. وأنشأنا منطقتين اقتصاديتين في كاراباخ وزانغازور الشرقية بموجب المرسوم الرئاسي الموقع في 7 تموز/يوليه من هذا العام. وفي هذه المناسبة، أود أن أدعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والأمانة العامة للأمم المتحدة، عند الإشارة إلى أراضينا، إلى تجنب استخدام أسماء غير موجودة قانونا ومتحيزة سياسيا ومتلاعب بها.

إن بناء أرمينيا لخطوط دفاع متعددة الطبقات وتحصينات بخنادق وأنفاق ومخابئ طويلة لسنوات في الأراضي الأذربيجانية المحتلة سابقا يثبت أن أرمينيا لم تكن تنوي إعادة تلك الأراضي بأية حال.

وخلال احتلال دام قرابة 30 عاما، تعمدت أرمينيا تدمير المدن والقرى ونهب وسلب جميع المواقع الثقافية والدينية في أذربيجان، مما حولها إلى مثال نموذجي على تدمير المناطق الحضرية وتدمير المعالم الثقافية. وبعد الحرب العالمية الثانية، على الأرجح، لم يجر تدمير بهذا الحجم للمدن في أي مكان آخر في العالم. لقد سحقت أرمينيا بوحشية 9 مدن أذربيجانية ومئات القرى.

وحاولت أرمينيا محو آثار شعب أذربيجان الذي يعيش في هذه الأراضي لعدة قرون. ودمرت مدينة أعدام إلى حد أنها كانت تسمى "هيروشيما القوقاز". وبعد تحرير فيزولي، لم يتمكن جيشنا من العثور على مبنى واحد في المدينة لرفع العلم الأذربيجاني عليه.

ومن بين الـ 67 مسجدا في الأراضي التي كانت تحت الاحتلال الأرمني، تمت تسوية 65 مسجدا بالأرض، ولحقت أضرار جسيمة بالمسجدين المتبقين وتم تدنيسهما، بما في ذلك استخدامهما كاسطبلات للخنازير والأبقار في ازدرآ تام لجميع مسلمي العالم. وحتى المقابر تم تدنيسها وتدميرها ونهبها.

وخلال الزيارات التي أجريت إلى الأراضي المحررة، شهد الدبلوماسيون الأجانب وممثلو المنظمات الدولية والصحفيون الدوليون الهمجية التي ارتكبتها أرمينيا. وقد وثقت ونشرت وسائل الإعلام الدولية وخبراء مستقلون على نطاق واسع وقائع التدمير الكامل للمدن والقرى، بما في ذلك مواقع التراث الثقافي والديني للشعب الأذربيجاني.

وقد زود كل وفد في الأمم المتحدة بكتاب توضيحي يتضمن معلومات وصورا موجزة عن مدنا وقرانا قبل الاحتلال وبعده. وهو يعكس التدمير الكامل للآثار الدينية والتاريخية في أذربيجان.

وقد ارتكبت أرمينيا إبادة إيكولوجية خطيرة في الأراضي الأذربيجانية المحتلة سابقا. ودُمر 60 000 هكتار من غاباتها وقطعت واقتلعت أشجارها، وتم تلويث التربة والأنهار.

واستخدمت أرمينيا احتياطات المياه لخلق أزمة بيئية مصطنعة في الأراضي المحتلة سابقا. في عام 2016، اعتمدت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا قرارا بعنوان "سكان المناطق الحدودية في أذربيجان محرومون عمدا من المياه" يطالب السلطات الأرمينية بالتوقف عن استخدام خزانات المياه كأدوات للتأثير السياسي أو كوسيلة ضغط. وقد تجاهلت أرمينيا هذا القرار تماما، حيث واصلت استخدام خزان مياه سارساغ كأداة للإرهاب الإنساني والبيئي. وكانت أرمينيا تفتح أبواب الفيضان عمدا خلال أشهر الشتاء للتسبب في حدوث فيضانات في المناطق المحيطة بها وإغلاقها في الصيف لحرمان الناس والمزارع من المياه في منطقة خط المواجهة السابق.

وما برحت أرمينيا تلوث بشدة نهرا عابرا للحدود يدعى أوكتشوشاي، مما تسبب في تدهور لا رجعة فيه للنظام الإيكولوجي للمنطقة الواقعة على طول النهر في أذربيجان. ومما يؤسف له أن بعض الشركات الأجنبية تشارك أيضا في هذه الجريمة البيئية.

واستغلت أرمينيا الموارد الطبيعية بصورة غير مشروعة، بما في ذلك الذهب وغيره من المعادن النفيسة والعناصر المعدنية في الأراضي المحتلة سابقا، وكانت تصدرها إلى الأسواق الدولية. واستنادا إلى حقائق دامغة، حددنا شركات من بلدان مختلفة تستغل الموارد الطبيعية لأذربيجان بصورة غير مشروعة وتقوم بأنشطة غير مشروعة أخرى في الأراضي المحتلة سابقا. وقد بدأنا بالفعل في اتخاذ إجراءات قانونية ضد تلك الشركات. وسيحاسبون على استغلال مواردنا الطبيعية بصورة غير قانونية في الأراضي المحتلة سابقا.

لدينا حوالي 4 000 مواطن مسجلون كمفقودين من حرب كاراباخ الأولى. ويجب على أرمينيا أن تزودنا بمعلومات عن مصيرهم. ولدينا أدلة قوية على أن جميعهم تقريبا تعرضوا للتعذيب والقتل، ودفنوا في مقابر جماعية على أيدي الجيش الأرميني في انتهاك للقانون الدولي الإنساني. وفي نيسان/أبريل 2021، تم

التعرف على رفات 12 مدنيا قتلهم مجرمو الحرب الأرمن في قرية باشلييل المحررة في منطقة كلجر في مقابر جماعية.

ويجب أن تتحمل أرمينيا مسؤولية الدولة عن العدوان العسكري وغيره من الجرائم الخطيرة المرتكبة ضد أذربيجان بموجب القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

إن أمراء الحرب المستبدين، الذين جاؤوا إلى السلطة في أرمينيا نتيجة الانقلاب وحكموا لمدة 20 عاما من 1998 إلى 2018، كان محكوما عليهم تماما بالفشل في تحقيق أحلامهم وأهدافهم الشائنة خلال الاحتلال المستمر منذ ثلاثة عقود لأراضي أذربيجان. بل على العكس من ذلك، أصبحت أرمينيا دولة فاشلة، كما أكدت في بياني أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2017. وقد أضعف البلد إلى حد أنه لا يستطيع حتى حراسة حدوده بنفسه.

إن "العداء للأذربيجانيين" الذي تروج له الحكومة آخذ في الارتفاع في أرمينيا. والأيديولوجية العنصرية التي تزرع في المجتمع الأرمني القائمة على الكراهية العرقية والشيطنة هي السبب الجذري للتطهير العرقي والتخريب غير المسبوق في أراضي أذربيجان التي كانت تحتلها أرمينيا سابقا.

وعلى الرغم من تغيير النظام في أرمينيا، لا تزال الأيديولوجية الفاشية تهيمن في البلد. فالحكومات الأرمينية المتعاقبة تمجد النازية في شخص الجنرال النازي غاريجين نزه الذي حُوّل إلى "بطل قومي" في أرمينيا. في حين يكافح العالم التقدمي صعود الفاشية الجديدة، افتتح رئيس أرمينيا آنذاك نصب الجنرال النازي غاريجين نزه في العاصمة إريفان في عام 2016. ولم تهزم أذربيجان قوات الاحتلال الأرمينية فحسب، بل هزمت أيضا الفاشية الأرمينية. وإذا تعرضت سيادتنا وسلامة أراضي وأمن شعبنا لأي خطر مرة أخرى فسوف نمارس حقنا المشروع في الدفاع عن النفس دون تردد.

السيدات والسادة،

بعد أن خرجنا من النزاع يجري تنفيذ أعمال بناء واسعة النطاق في الأراضي المحررة. وتواصل أذربيجان بناء مدن وبلدات جديدة تماما بتطبيق التخطيط الحضري الحديث واستخدام مفهوم "المدينة الذكية" و "القرية الذكية".

وينفذ كل هذا العمل بمراد أذربيجان المالية الذاتية. تحقيقا لهذه الغاية خصص مبلغ 1,3 بليون دولار من ميزانية الدولة لهذا العام وحده.

بيد أن التحدي الرئيسي يتمثل في وجود الألغام الأرضية التي زرعها أرمينيا في الأراضي المحررة في مساحات كبيرة. ومنذ توقيع أرمينيا على قانون الانسحاب في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، قتل نحو 30 مواطنا أذربيجانيا من بينهم صحفيان وجرح نحو 130 مواطنا. وما تزال أذربيجان من بين أكثر البلدان كثافة من حيث الألغام في العالم. وهي تبطئ عملية إعادة الإعمار في الأراضي المحررة وعودة المشردين داخليا إلى ديارهم.

وترفض أرمينيا نشر خرائط دقيقة لحقول الألغام التي زرعها. ولا يزيد مستوى دقة الخرائط لثلاث مناطق كان على أرمينيا أن توفرها على 25 في المائة فقط. ويجب على المجتمع الدولي أن يجبر أرمينيا على تزويدنا بخرائط دقيقة للألغام المزروعة في جميع الأراضي المحررة.

وبانتهاء النزاع أعلنت أذربيجان استعدادها للشرع في تعيين الحدود وتعليمها بين أذربيجان وأرمينيا، وبدء مفاوضات بشأن اتفاق سلام مع أرمينيا على أساس الاعتراف المتبادل بسيادتهما وسلامتهما الإقليميتين. ومن شأن هذا الاتفاق أن يحول منطقتنا إلى منطقة سلام وتعاون. ولكننا لم نر بعد أي رد فعل إيجابي من جانب أرمينيا على اقتراحنا.

تُعد مشاريع النقل من المجالات التي يمكن أن تكون هدفا للسلام والتعاون. وفي هذا السياق سيصبح ممر زانغازور الذي يربط بين أذربيجان القارية وجزئها الذي لا ينفصل عن جمهورية ناخيتشيفان المستقلة ذاتيا وتركيا فرصا جديدة لمنطقتنا.

لقد أنشأت أذربيجان واقعا جديدا في منطقة جنوب القوقاز يتعين أن يأخذه الجميع في الاعتبار. ويجب على أرمينيا أن تختار بين التعاون الإقليمي والمطالبات الإقليمية غير القانونية التي لا أساس لها ضد جيرانها. ويجب على المجتمع الدولي أن يضطلع بدوره الإيجابي في هذا الصدد ويدعو أرمينيا إلى الاقتناع بأنه لا بديل عن السلام. ويجب وقف أي إجراءات تدعم بشكل مباشر أو غير مباشر النزعة الانتقامية والعسكرة في أرمينيا.

ونأمل أن يسود السلام والأمن والاستقرار الذي طال انتظاره في منطقة جنوب القوقاز أخيرا. وستواصل أذربيجان جهودها للإسهام في تحقيق السلام والتنمية الإقليميين وتعزيزهما. وشكرا لكم.

موناكو (انظر أيضا A/76/PV.11، المرفق السادس)

خطاب صاحب السمو الأمير ألبيير الثاني، أمير موناكو

أُذلي به يوم الخميس، 23 أيلول/سبتمبر 2021، خلال الجلسة 11 للجمعية العامة.

[الأصل: بالفرنسية]

السيد رئيس الجمعية العامة،

السيد الأمين العام للأمم المتحدة،

السيدات والسادة رؤساء الدول والحكومات،

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

للعام الثاني على التوالي، نضطر إلى عقد هذا الاجتماع في ظروف استثنائية، ولكن التطورات في الحالة ستسمح لنا جميعاً، كما أمل، بالاجتماع في نيويورك في العام المقبل.

الرئيس عبد الله شهيد، أود أن أهنئكم على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين.

ويسعدني أن يبلغ صوت الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلالكم هذا المستوى من المسؤولية. وتمثل رؤاستكم التي تبعث على الأمل التي وجهت حملتكم الرسالة الإيجابية التي تحتاجها شعوبنا. وأود أيضاً أن أشيد بسلفكم، سعادة السيد فولكان بوزكير، لتمكين الجمعية العامة من أداء دورها في هذا السياق الصعب.

السيد الأمين العام، تمثل إعادة تعيينكم إشادة الدول الأعضاء بقيادتكم وتقانيكم لأجل القضايا الكبرى للبشرية. وأكد لكم، سيدي الرئيس والسيد الأمين العام، دعم بلدي الكامل. إننا نعيش الآن في وقت محوري، تشتد فيه التوترات الجيوسياسية ويزداد فيه عدم ثقة الناس في حكوماتهم، بينما يبدو أثر الجائحة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة واضحاً. ويجب أن يكون عالم ما بعد كوفيد-19 الذي نعمل على بنائه أكثر صموداً واستدامة. ويتطلب ذلك أن نعيد النظر في أساليب إنتاجنا واستهلاكنا.

لقد مكّنت الإدارة الفعالة للأزمة والدعم المستمر لسكان موناكو وأعمالها التجارية الإمارة من الصمود في هذه العاصفة غير المسبوقة. وأثبتت الإجراءات العامة أنها لا تزال أساسية في التصدي للتحديات العالمية. بيد أن استجابتنا ما تزال مجزأة ويجب تحسينها. ولا يمكن إيجاد الحل إلا من خلال العمل الجماعي الحازم الذي يشكل تعددية الأطراف حجر الزاوية فيه. إن تعددية الأطراف ليست خياراً بل ضرورة. ويجب أن نختار التعاون المتوازن الذي يسمح بالمناقشات والخلافات والوساطة لإيجاد حلول مشتركة تسترشد بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومُثله.

سيدي الرئيس،

سيكون عالم الغد عالماً مترابطاً بشكل متزايد. لقد بينت جائحة كوفيد-19 أنه لا غنى عن التكنولوجيا وغيرت استراتيجيات الأعمال التجارية وعادات المستهلكين والحصول على الخدمات العامة مثل

الرعاية الصحية والتعليم. عليه فإن تضيق الفجوة الرقمية يعتبر أولوية حيث لا يستطيع 3 مليار شخص الوصول إلى شبكة الإنترنت. السيد الأمين العام، إن خريطة طريقكم من أجل التعاون الرقمي تحدد التحديات الرئيسية التي تجب مواجهتها في هذا المجال.

قبل ثلاث سنوات أطلقت برنامج موناكو الرقمي الموسع لبناء موناكو بطريقة أكثر إيكولوجية واتصالاً للغد. ولم أكن أتوقع أن أرى قراراً مبرراً بهذه السرعة. وتمكنت الإمارة وهي أكثر استعداداً، من مواصلة نشاطها الاقتصادي وتقديم خدماتها الاجتماعية والتعليمية والثقافية. وكانت قادرة على القيام بذلك حتى في ذروة الأزمة. ولتحقيق تلك الأهداف وضعنا إطاراً تشريعياً مناسباً مع توفير بنية تحتية فعالة ومستوى عالي من حماية البيانات، ما عدا توفير فضاء إلكتروني يدعو إلى يقظة الجميع. وفي ظروف الأزمة الصحية تضاعفت الهجمات الإلكترونية على البنية التحتية المدنية في انتهاك صارخ للمبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني.

كما كانت الشبكات الاجتماعية مشهدة لحملات التضليل الإعلامي. ولا تزال هناك حاجة إلى حفظ التوازن الدقيق بين التضليل الإعلامي وخطاب الكراهية ونظريات المؤامرة من ناحية، واحترام الحريات الأساسية من ناحية أخرى. ويجب علينا أيضاً أن ننظر في الأثر البيئي لهذه التكنولوجيات الجديدة التي تستهلك كميات كبيرة من الطاقة.

سيدي الرئيس،

إن التدابير المتخذة للحد من الجائحة كانت لها أيضاً عواقب وخيمة على الصحة العقلية للسكان ورفاههم. ومن المرجح أن يكون قد تم التقليل من هذا البعد ومن الضروري أن يتمكن الجميع من العودة إلى الحياة الطبيعية. وبالنسبة للكثيرين منا يتم التعبير عن الشعور بالرضى الشخصي أيضاً من خلال ممارسة الرياضة. وأود بصفتي عضواً في اللجنة الأولمبية الدولية أن أهني وأشكر اليابان على استضافتها للألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للأشخاص ذوي الإعاقة في طوكيو. وأود أيضاً أن أشيد بالقيادة التي أبدتها رئيس اللجنة الأولمبية الدولية. وأتفق معه تماماً في قوله: "نحن دائماً أقوى معاً". إن القيم التي تضيفها الرياضة وممارستها ذات أهمية حيوية لتطوير العلاقات الإنسانية. ولهذا فهي تؤدي دوراً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

سيدي الرئيس،

دعونا لا نسمح لهذه الجائحة بأن تؤخر تحقيق أهداف التنمية المستدامة. إن بلدي ملتزم التزاماً راسخاً بتحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن عقد العمل المتعلق بالتغذية وعقد الزراعة الأسرية. وقد سلطت الجائحة الضوء على أوجه التفاوت المتأصلة في نظم الأغذية الزراعية. إنكم بعقدكم مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية والحوار الرفيع المستوى بشأن الطاقة تمنحون هذه القضايا حقها العادل بإدراجها في جدول الأعمال السياسي، مع الموازنة بين مكافحة تغير المناخ وتلبية الاحتياجات المستقبلية لـ 10 بلايين شخص في عام 2050.

السيد الرئيس،

السيد الأمين العام،

تواصل موناكو عملية التحول في مجال الطاقة من أجل تحقيق الهدف الذي حددته بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة لاتفاق باريس، وهو خفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 55 في المائة بحلول عام 2030، وتحييد أثر الكربون بحلول عام 2050. ولكن هذا الجهد يجب أن يكون عالمياً، حيث لن تتمكن التزامات الإمارة ولا التزامات أي بلد آخر بمفرده من منع ارتفاع درجة الحرارة إلى ما فوق 1,5 درجة مئوية بحلول نهاية القرن.

ولذلك أدعو جميع الدول إلى أن تكون طموحة قدر الإمكان، في الوقت الذي تستعرض فيه مساهماتها المحددة وطنياً في مكافحة تغير المناخ، وأن تعتمد تدابير قوية في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف المقبل الذي سيعقد في غلاسكو. ويجب أن تكون إعادة الإعمار بعد كوفيد-19 خضراء ومستدامة، وأود أن أذهب إلى حد القول إنها يجب أن تكون معتمدة على الطبيعة. وقد ذكرنا الجائحة بمدى تكلفة وخطورة تدمير النظم الإيكولوجية بالنسبة للبشر. وتدعو موناكو إلى تنفيذ تدابير ملموسة لحماية البيئة. وفي هذا الصدد، فإن الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي ستوفر لنا فرصة فريدة لاعتماد إطار عالمي طموح للحفاظ على التنوع البيولوجي.

السيد الرئيس،

السيد الأمين العام،

أود أيضاً أن أتكلم بمزيد من التحديد عن حماية المحيطات. من الناحية الشخصية، تنتمي القضية إلى تقليد عائلي طويل، حيث أظهر أمراء موناكو التزاماً شخصياً قوياً بمحيطاتنا وبحارنا. فقد كرس جدي الأكبر الأمير ألبرت الأول حياته لها. وفي عام 2022، أي بعد 100 عام من وفاته، سوف نحقل بالأمير ذي الرؤية وبمساهمته القيمة في العلوم. إن عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة يتيح لنا فرصة اتخاذ إجراءات جماعية لمكافحة تدهور المحيطات والتهديدات التي يشكلها النشاط البشري.

سيدي الرئيس، إن وضع الفئات الأكثر ضعفاً على رأس خطة أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 يعني الاعتراف بأن الحقوق الأساسية تهم الرجال والنساء على حد سواء. غير أنه بعد مرور 26 عاماً على إعلان ومنهاج عمل بيجين، لم يتمكن منتدى جيل المساواة المعقود مؤخراً، برعاية فرنسا والمكسيك، إلا من الإحاطة علماً بهشاشة حقوق المرأة بل وإعادة النظر فيها. وفي إطار الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، المكرس للمساواة بين الجنسين، تركز موناكو على مكافحة جميع أشكال التمييز ضد المرأة على الصعيد الدولي.

وفي هذا الصدد، يسرني أن الإمارة قد انتُخبت لعضوية المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وأنها انضمت إلى مجموعة أصدقاء القضاء على العنف ضد النساء والفتيات. كما سيواصل بلادي جهوده التعاونية لتعزيز برامج الرعاية الصحية والتعليم الشامل للجميع وتمكين المرأة اقتصادياً. وأخيراً، تشيد موناكو بتعيين المناصرة العالمية الجديدة لـ "كل امرأة، كل طفل"، السيدة كيرستي كاليلويد رئيسة جمهورية إستونيا، التي ستكون مهمتها النبيلة حشد جهودنا لتلبية الاحتياجات الصحية للنساء والأطفال.

السيد الرئيس،

السيد الأمين العام،

لقد أظهرت الأزمة الحالية التي نمر بها أهمية العلم والتكنولوجيا والابتكار وأدت إلى زيادة متسارعة في الاكتشافات العلمية والجهود التعاونية. تبعث هذه الإنجازات على الأمل في إيجاد حل للأزمة. بيد أننا قطعنا على أنفسنا التزاماً قبل عشر سنوات مضت بعدم ترك أحد خلف الركب. إن وعدنا الجماعي ببناء عالم أفضل ومستدام هو مسؤوليتنا المشتركة. ولذلك فإن فشلنا سيكون فشلاً جماعياً له عواقب وخيمة. وسوف ينجو كوكب الأرض من أزمة المناخ هذه، كما فعل مرات عديدة في الماضي. فهل ستتمكن البشرية من قول الشيء نفسه؟

إننا نعلم الآن على وجه اليقين أن نقطة اللاعودة قريبة للغاية. لقد أعطينا الأولوية للمسائل المادية والسياسية لفترة أطول مما ينبغي بكثير. وفي مواجهة خطر وجودي، لم يعد بوسعنا المماطلة. وعلينا أن نعيد تعددية الأطراف إلى صميم عملنا، وأن نستخدم كل أداة تحت تصرفنا للتعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والاستجابة لاحتياجات شعوبنا وكوكبنا قبل أن تصبح تجاوزاتنا أمراً لا رجعة فيه.

غينيا الاستوائية (انظر أيضا A/76/PV.11، المرفق السابع)

خطاب السيد تيودورو أوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية

أُذلي به يوم الخميس، 23 أيلول/سبتمبر 2021، خلال الجلسة 11 للجمعية العامة.

[الأصل: بالإسبانية]

معالي السيد عبد الله شهيد، رئيس الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين؛

معالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة؛

أصحاب الجلالة والفاخرة رؤساء الدول والحكومات،

حضرات المندوبين الموقرين،

السيدات والسادة،

أود أن أبدأ بتهنئة معالي السيد عبد الله شهيد ممثل جمهورية ملديف على انتخابه رئيساً للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة والسبعين. ويمكنه الاعتماد على دعم غينيا الاستوائية. وأود أيضاً أن أشكر سلفه، سعادة السيد فولكان بوزكير ممثل جمهورية تركيا، على العمل الرائع الذي قام به. كما أود أن أشيد بالأمين العام للأمم المتحدة على عمله على رأس منظمنا، وعلى إعادة تعيينه في هذا المنصب، وعلى جهوده لمكافحة جائحة كوفيد-19.

ويسرني أن أشارك مرة أخرى في هذا المحفل الرفيع للأمم المتحدة، الذي يتيح لنا كل عام فرصة فريدة لمعالجة المشاكل والتحديات الرئيسية التي تؤثر علينا فرادى ومجتمعين والبحث عن حلول لها.

لقد ظلت البشرية منذ ما يقرب من عامين تواجه جائحة كوفيد-19 التي كان لها آثار مدمرة لم يسبق لها مثيل في التاريخ الحديث، ما أضرّ بأكثر من 200 مليون شخص وأودى بحياة ما يقرب من 5 ملايين شخص. تلك الإحصاءات هامة بما يكفي لكي نواصل جميعاً العمل معاً من أجل إيجاد حلول دائمة للأزمة واستخلاص الاستنتاجات المناسبة. وقد بيّن لنا الوقت والخبرة أن أفضل طريقة لمعالجة المشاكل المشتركة هي الوحدة، ولدينا بالفعل الأدوات والمعرفة لاجتياز هذا الاختبار والنجاح فيه.

الآن بعد أن عرفنا أصول الجائحة والدمار الذي سببته، يجب أن نركز على كيفية التعامل مع حالة ما بعد كوفيد أو كيفية التعايش مع الجائحة. يقف العالم عند مفترق طرق لم يسبق له مثيل لأن كوفيد-19 قد أثر في كل جزء من مجتمعاتنا. وقد كان لشدة الأزمة الصحية والإنسانية أثرها على هياكلنا الاقتصادية والمالية والاجتماعية.

وكما يشير موضوع الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة، يجب أن نبني القدرة على الصمود للتعافي من كوفيد-19 وأن نفعل ذلك بطريقة مستدامة، وأن نستجيب لاحتياجات الكوكب مع احترام حقوق جميع الشعوب وتنشيط الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يجب على المجتمع الدولي أن يحل بعزم ما حدث وأن يدرس أسبابه من أجل مواجهة ومنع تكرار حالات مماثلة في المستقبل، أو على الأقل أن يكون مستعداً بشكل أفضل للتخفيف من الآثار.

ويجب أن نصوغ برامج الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي وأن نكفل عدم تخلف أي بلد عن الركب. ويجب أن يكون احترام حقوق الإنسان في صميم هذه العملية، التي يجب أن تعود بالفائدة على شعوبنا. ويجب أن تضطلع الأمم المتحدة بدور رائد في الجهود التي تبذلها البشرية للتعافي من الجائحة وآثارها الجانبية.

وفي هذا الصدد، أود أن أقترح إمكانية عقد مؤتمر دولي شامل للتصدي لأسباب الجائحة وعواقبها وكيفية مساعدة البلدان الأضعف، لأن آثار الجائحة قد أدت إلى تفاقم العديد من المشاكل والتحديات المتوطنة التي تواجهها بلداننا بالفعل، بما في ذلك، في جملة أمور، النزاع والفقر المدقع والهجرة.

والواقع أن الجائحة قد أدت إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية الناجمة عن انخفاض أسعار المنتجات الهيدروكربونية في الأسواق الدولية. وفي حالة غينيا الاستوائية بالذات، قمنا ببرمجة وتنفيذ سياسات تحبذ تنويع اقتصادنا بمحاولة تنشيط قطاعات أخرى ليست بنفس القدر من الضعف والتأثر بالتقلبات مثل الهيدروكربونات.

وقد تعرضت تلك الجهود لانتكاسة كبيرة جراء الانفجارات العرضية التي وقعت في باتا في 7 آذار/مارس، حيث قتل أكثر من 100 شخص بالإضافة إلى وقوع العديد من الإصابات والأضرار المادية الكبيرة التي كان لها أثر سلبي جدا على اقتصاد البلد. وقد أجبرتنا تلك الحالة على مراجعة أولوياتنا وآفاقنا الاقتصادية، وهي مراجعة انطوت على نفقات اقتصادية كبيرة لم تكن متوقعة في البداية. وفي هذا الصدد، لا بد لي من إبراز التضامن والسلوك الإنساني اللذين أظهرهما شعب غينيا الاستوائية، وهو تضامن وسلوك كانا مصدر فخر ودعمتهما جهود المساعدة الدولية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع البلدان والمنظمات الدولية التي ساعدتنا.

ولا بد لي من أن أذكر بشكل خاص صندوق النقد الدولي، الذي منحنا للتو مساعدة طارئة للتخفيف من آثار الجائحة والانفجارات التي وقعت في 7 آذار/مارس. وتعتزم غينيا الاستوائية مواصلة إحراز التقدم في البرنامج المالي المتفق عليه مع المؤسسة السابقة الذكر.

السيد الرئيس،

إن الأمن والاستقرار شرطان أساسيان لتحقيق التقدم وجعل العالم مكانا أكثر عدلا وازدهارا. ولذلك، من المهم جدا أن يوحد المجتمع الدولي جهوده لتخليص العالم من النزاعات وأسبابها الجذرية وأن يتحد في البحث عن حلول تعود بالنفع بشكل مشترك على البشرية. وفي هذا الصدد، أغتنم هذه الفرصة لأهنئ حكومات ليبيا وغينيا - بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى والأطراف السياسية فاعلة فيها على جهودها الرامية إلى استعادة السلام والاستقرار في بلدانها.

إن غينيا الاستوائية دولة ذات سيادة لا تتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، وتتوقع أن تلقى في المقابل احتراماً لسيادتها الوطنية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وتعزز غينيا الاستوائية التعاون الدولي على أساس الاحترام المتبادل وعلاقات الأقران والعلاقات ذات المنفعة المتبادلة. ونؤمن بدور الأمم المتحدة المركزي وبهيكليّة البحث عن حلول للمشاكل التي تؤثر علينا بصورة جماعية. كما ندافع بقوة عن الأغراض والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

ومع ذلك، يجب إصلاح الأمم المتحدة، ليس فقط لضمان بقائها والتحقق من فائدتها وشرعيتها وقبولها، ولكن أيضا لكي تمثل أداة أكثر فعالية للتنسيق والتعاون في تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية والنهوض به، بما في ذلك مع الاتحاد الأفريقي، في حالتنا على وجه الخصوص.

وفي هذا السياق، لا يمكن تأجيل إصلاح مجلس الأمن، حتى لو كانت العملية تواجه معارضة غير مفهومة من البلدان التي تستفيد من الوضع الراهن. وفي ظل الظروف الراهنة، لا يمكن لأفريقيا أن تتخلى عن توافق آراء إزولويني وإعلان سرت، اللذين يجسدان تطلعات أفريقيا المشروعة وموقفها المشترك. وستواصل غينيا الاستوائية، بوصفها عضوا في لجنة رؤساء الدول والحكومات العشرة التابعة للاتحاد الأفريقي، الدفاع عما تعتقد أنه الصواب.

ونلاحظ بقلق بالغ الاتجاه الخطير لبعض البلدان لفرض قيم أجنبية على بلدان أخرى بدون مراعاة تاريخها وثقافتها وتقاليدها وأولوياتها. فالديمقراطية شكل حسن من أشكال الحكم، ولكن ينبغي عدم فرضها بدون مراعاة خصوصيات الشعوب وتاريخها وتقاليدها. إن الاحترام المتبادل للتنوع هو أساس التعايش السلمي بين الشعوب.

وفي جميع الخطابات تقريبا التي أدليت بها أمام الجمعية العامة، وجهت نداءات مختلفة وحاولت توجيه الانتباه إلى حالة ازدياد عدم الاستقرار وانعدام الأمن في منطقتنا دون الإقليمية في وسط أفريقيا، حيث تشكل الجريمة المنظمة عبر الوطنية تهديدا كبيرا وتتجلى في شكل قرصنة. لقد أصبح خليج غينيا منطقة غير مستقرة تهدد وجود بلدانها الساحلية وحركة الملاحة البحرية الدولية، مما يزيد من حدة الأزمة الاقتصادية التي تمر بها بلداننا. وهذه المسألة تستحق الاهتمام العالمي الذي حظيت به حالة خليج عدن في أيامها، نظرا لأن مصالح الاقتصاد الدولي على المحك. وثمة حاجة ماسة إلى تنظيم حدث دولي لتناول الحالة بعمق. ولا يزال نشاط الإرهابيين والمرترقة يشكل تحديا خطيرا لبلداننا.

وكما كان الحال في السنوات السابقة، وبمزيد من الإصرار بسبب الحالة الصحية الحساسة التي تؤثر على العالم بصفة عامة وعلى جمهورية كوبا بصفة خاصة، تدعو غينيا الاستوائية إلى رفع الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري الذي يثقل كاهل ذلك البلد الشقيق ويسبب ضررا هائلا لشعبه النبيل.

السيد الرئيس،

السيد الأمين العام،

السيدات والسادة،

إن كفالة السلام والأمن على كوكبنا تتماشى مع تحقيق أهدافنا للتنمية الشاملة في إطار من الوحدة والتضامن والوئام وتعزيز التعاون. وبهذه الروح، يحذوني الأمل في أن نحقق نجاحا كبيرا في مداولتنا، التي تهدف إلى جعل العالم مكانا أفضل للسكان في الحاضر والمستقبل.

أشكركم على اهتمامكم.

كيريباس (انظر أيضا A/76/PV.11، المرفق الثامن)

خطاب السيد تانتي ماماو، رئيس الحكومة ووزير الخارجية والهجرة لجمهورية كيريباس

أُذلي به يوم الخميس، 23 أيلول/سبتمبر 2021، خلال الجلسة 11 للجمعية العامة.

السيد الرئيس،

الأمين العام للأمم المتحدة،

أصحاب السعادة،

الوفود الموقرة،

السيدات والسادة،

أود في البداية أن أشاطر التحيات الحارة من جمهورية كيريباس حكومة وشعباً. باسم الله القدير،
أبدأ بمشاركة سلامه وبركاته. كام نا بانى ن ماوري (فليبارككم الرب جميعاً)!

شكر وتقدير

السيد الرئيس،

أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين السابقين في تهنئتك على انتخابكم لرئاسة الدورة السادسة والسبعين للأمم المتحدة. وأتمنى لكم كل النجاح بينما ترسمون مساراً جديداً للأمم المتحدة بعد إعادة تنشيطها وجعلها قادرة على تنشيط ودعم جهود جميع الأمم والشعوب، ولا سيما تلك التي تتخلف عن الركب بسبب التحديات العديدة التي تتجاوز كثيراً قوتها الاقتصادية وما لديها من وسائل.

كما أشارك قادة الدول الجزرية الصغيرة النامية في تهنئة حكومة جمهورية ملديف لإلهامها أسرة تلك الدول بوجود دولة عضو صغيرة نامية مؤهلة بنفس القدر الذي تتمتع به دولة متقدمة كبيرة، لقيادة هذه الأسرة العالمية وخدمتها.

وفي هذا الشأن، أود أن أؤكد لكم دعم كيريباس الكامل في اضطلاعكم بواجباتكم في الجمعية، ويمكنكم التعويل على التزام حكومة بلدي بالمبادرات الهادفة إلى تحويل كوكبنا المشترك، الأرض، إلى وطن ينعم بالمزيد من الثراء والصحة والأمان. هذا هو جوهر رؤية كيريباس لمدة 20 عاماً (KV20) التي تتماشى مع خطتنا المتفق عليها لعام 2030.

وضع الموضوع في سياقه

إن الموضوع جرس تنبيه قوي لمواصلة وضع ثقتنا وإيماننا في هذه الهيئة التي أنشئت قبل 75 عاماً مع وعود بإقامة دار سلمية وأمنة لشعوبنا وجميع الموارد الحية وغير الحية. وقد تم التركيز بشكل كبير على تسريع التقدم في خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030. ومع ذلك تحوّل تركيز متجدد، في بداية التحديات غير المسبوقة، على تحقيق أهداف التنمية المستدامة حول الانتعاش وبناء القدرة على الصمود، كما يتجلى في موضوعنا هذا العام.

السيد الرئيس

في كيريباس، يُستوعب مفهوم القدرة على الصمود استيعاباً جيداً. فقد كان أساس بقائنا من زمن أسلافنا إلى يومنا هذا. ولبناء القدرة على الصمود، أبحر أجدادي في المحيط الهادئ الشاسع لإنشاء وطن ثري وصحي وسلمي في الجزر الـ 33 الجميلة التي أصبحت الآن جمهورية كيريباس ذات السيادة. وخلال الأوقات الصعبة، صبر سكان كيريباس وظلوا صامدين يعيشون في سلام ووثام مع بيئتهم ومع جيراننا الودودين.

السيد الرئيس

قد يتساءل البعض، كيف تمكن سكان كيريباس من العيش في هذه الجزر النائية المحاطة بمحيط مخوف بالمخاطر ولا يرحم. إن سكان كيريباس هم شعب المحيط، مثل إخواننا وأخواتنا عبر المحيط الهادئ وعبر منطقة الدول الجزرية الصغيرة النامية. فقد عشنا وازدهرنا وبقينا على قيد الحياة من خلال رعاية واحترام بعضنا البعض وإدارة موارد محيطنا الوفيرة بشكل مستدام.

السيد الرئيس

يظل بناء القدرة على الصمود أساساً جوهرياً لرؤية حكومتي لمدة 20 عاماً لإنشاء دولة تنعم بالمزيد من الثراء والصحة والسلام لشعب كيريباس. فيجب علينا أن نرعى شعوبنا، وأن نجعل مجتمعاتنا تنعم بالمزيد من الصحة والسلام. وبناء على ذلك، فقد واءمت حكومتي برنامجنا المسمى "رؤية كيريباس لعشرين عاماً (KV20)" مع الأطر الإنمائية التي توجه أمننا المتحدة، بما في ذلك خطة عام 2030 ومسار ساموا والاتفاقات الأخرى ذات الصلة، بطريقة تولي الأولوية لشعبنا.

ولذلك يجب علي، إذ نبدأ هذه الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة، أن أنخرط معكم، السيد الرئيس، في التذكير بالتزاماتنا بموجب ميثاق الأمم المتحدة ببناء دار آمنة وسلمية لشعوبنا، اليوم وفي المستقبل. وأن نتذكر الأمل الذي حُمِّلناه كحكومات وأن نستجيب لاحتياجات شعوبنا وأن نحترم أمنا الأرض. ويكتسي التزامنا بتحقيق أقصى قدر من الفوائد لشعوبنا والنهوض بمجتمعاتنا وإنشاء أمة متحدة أكثر ثراء وصحة وسلاماً نفس القدر من الأهمية.

حقوق الإنسان

السيد الرئيس

تعمل حكومتي بلا كلل للحد من أوجه عدم المساواة وعلى تعبئة دعم محدد الأهداف للمجتمعات المهمشة، من أجل كفالة أن تكون التنمية المستدامة في كيريباس شاملة للجميع وتحويلية وتكفل "عدم ترك أحد خلف الركب". وتواصل كيريباس، بوصفها طرفاً في عدد من المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان، الوفاء بالتزاماتها بتقديم تقارير إلى مجلس حقوق الإنسان. ومن دواعي سروري أن أشير إلى أن تقرير كيريباس الاستعراضي الدوري الشامل اعتمد في الدورة الخامسة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان في عام 2020. ونحن نعرب عن تقديرنا لنهج الإنفاذ المتبادل الإيجابي جداً والتعاوني، الذي اعتمدته عملية الاستعراض الدوري الشامل التي تحترم سيادة دولة عضو قيد الاستعراض احتراماً كاملاً وتحثها على النهوض بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان على وتيرتها الخاصة وفي انسجام مع قيمها ونظمها التقليدية التي تقوم كذلك على كرامة الحياة البشرية وقديستها، ونشيد به.

التجارة

السيد الرئيس

لا يزال التخفيف من الآثار الضارة للجائحة يشكل تحدياً لكيريباس بسبب اعتمادنا على السلع المستوردة، بما في ذلك السلع والخدمات الصحية لتلبية احتياجاتنا الأساسية. وتدرك كيريباس أن السياسة التجارية تحتاج إلى أن تكون شاملة وأن تتأزر مع عموم أولوياتنا الإنمائية. وتعطي الحكومة الأولوية لتحسين اتصالنا الرقمي، حيث تحمل التجارة الرقمية طاقات كامنة كبيرة للنمو الشامل والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

الاستجابة لكوفيد-19 والتكيف مع الوضع الطبيعي الجديد

السيد الرئيس

إنني أشيد بالدعم الذي تلقيناه من الأمم المتحدة ووكالاتها ومن شركائنا في التنمية خلال هذه الجائحة، وهو دعم كان له دور فعال حقا في توفير الضروريات الحيوية من حيث الأدوية والأغذية والمعدات الصحية، على سبيل المثال لا الحصر. ويسرني أن أبلغكم بأن كيريباس تسير على مسار تطعيم أكثر من 50 في المائة من سكانها. ويسرني كذلك أن أشاطركم أنه تم لم شمل أكثر من 70 في المائة ممن كانوا في الخارج مع أسرهم بأمان. ولكن تقطعت السبل بمواطنينا المتبقين، لا سيما البحارة منهم، مرة أخرى منذ اكتشاف وتفشي سلالة دلتا.

وسنواصل العمل بلا كلل لإعادة مواطنينا الذين تقطعت بهم السبل باتباع بروتوكولات وإجراءات البلدان التي لا يزال مواطنونا موجودين فيها، وبما يتماشى مع بروتوكولاتنا الوطنية.

مصائد الأسماك والمحيطات

السيد الرئيس

تتعم كيريباس بمحيط شاسع يوفر لنا موارد وفيرة لدعم اقتصاداتنا، ويسند حياتنا وثقافتنا ومستقبلنا. ومن الأهمية بمكان تأمين حدودنا البحرية ضد تهديدات ارتفاع مستوى سطح البحر وتغير المناخ. وتعتقد كيريباس أنه بمجرد الانتهاء من ترسيم حدودنا البحرية وعرضها على الأمين العام للأمم المتحدة وفقا لقانون البحار، ستظل الحدود البحرية دائمة ولن تتأثر بتغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر.

وتقديرا لالتزاماتنا بشأن التنوع البيولوجي ومصائد الأسماك المستدامة، تمت تسمية كيريباس نصيرة الميثاق الأزرق للكونمولث لعام 2019 من أجل مصائد الأسماك الساحلية المستدامة. وستقود كيريباس، بوصفها نصيرة، الجهود الرامية إلى تعزيز البحوث وحلقات العمل والحلقات الدراسية التعاونية وتبادل أفضل الممارسات في الجوانب العملية لمصائد الأسماك الساحلية المستدامة وعرض دراسات الحالات الفردية الناجحة بين بلدان الكومونولث.

تغير المناخ والتنوع البيولوجي

السيد الرئيس

أود أن أسلط الضوء، إدراكا مني بأن كيريباس لا تزال عرضة لتغير المناخ، على أن حكومتي ملتزمة بمواصلة بناء القدرة الوطنية على الصمود وتعزيز الإجراءات التي تتماشى مع التنمية المستدامة القادرة على التكيف مع تغير المناخ.

إن تغير المناخ وآثاره الحالية مستمرة وستستمر في التأثير على شعبنا، ولا سيما الفئات الأضعف. ويجري اختبار قدرتنا على الصمود كمجتمع عالمي ومن هذا المنطلق، فإننا نتحمل المسؤولية كمواطنين عالميين عن تعزيز قدرة أمتنا الأرض على الصمود رهنا بالإجراءات المعززة التي نتخذها لكفالة استدامتها ومستقبلها المزدهر. ويتعين علينا أن نعيد التمسك بالتزاماتنا بموجب اتفاق باريس، بوضع احتياجات شعبنا في المقدمة وأن نظل نسترشد بما هو أفضل لشعبنا. إن المسائل العالمية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتغير المناخ ترتبط ارتباطا وثيقا، ولا يمكننا معالجة واحدة من دون الأخرى. وكيريباس ملتزمة برفع سقف الطموحات لتحقيق أهداف التنوع البيولوجي وتغير المناخ العالمية لما بعد عام 2020، وأدعو القادة إلى مشاركة كيريباس لتعزيز الجهود الجماعية بشأن هذه المسألة العالمية الهامة.

الأمن الغذائي

السيد الرئيس

إن الأمن الغذائي هو في الواقع أولوية مشتركة بين جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية ويظل أولوية في إطار مسار ساموا وكذلك في إطار رؤية كيريباس لـ 20 عاما.

وتظل كيريباس ملتزمة بالتنمية المستدامة من خلال الأمن الغذائي، ويسرها جدا أن تستجيب لدعوة الأمين العام للأمم المتحدة لعقد مؤتمر قمة النظم الغذائية. فيمكن أن يؤدي حوار مؤتمر القمة إلى إنشاء نظم غذائية قوية داخل البلد، وفي هذا الشأن أحث زملائي القادة على دعم هذا المؤتمر الهام والانضمام إلى كيريباس وغيرها عندما ينعقد مؤتمر قمة النظم الغذائية رسميا.

الخاتمة

السيد الرئيس

في الختام، تتطلع حكومتي إلى العمل معكم، إذ نشرع في هذه الرحلة المتجددة من الأمل والإيمان من أجل مستقبل أكثر ثراء وصحة وسلاما لجميع شعوبنا. وتقدم حكومتي دعمها الكامل لكم وأنتم تقودون جهودنا الجماعية للتعافي وإعادة البناء المستدام والاستجابة لاحتياجات كوكبنا، والأهم من ذلك، احترام حقوق شعوب أمتنا المتحدة.

وأخيرا، أود أن أختتم بمشاهدة الكل دائما تبريكاتنا التقليدية "تي ماوري، تي راوي أو تي تابوموا" (الصحة والسلام والازدهار).

وشكرا.

سيشيل (انظر أيضا A/76/PV.11، المرفق التاسع)

خطاب السيد ويفل رامكالاوان، رئيس جمهورية سيشيل

أُذلي به يوم الخميس، 23 أيلول/سبتمبر 2021، خلال الجلسة 11 للجمعية العامة.

السيد رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة،

السيد الأمين العام للأمم المتحدة؛

رؤساء الدول والحكومات؛

الوفود الموقرة؛

السيدات والسادة،

أهنتكم على انتخابكم رئيساً للدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وأعرب عن تقديرنا العميق لسلفكم على قيادته القديرة خلال الدورة السابقة.

كما أود أن أهني السيد أنطونيو غوتيريش على إعادة تعيينه لولاية ثانية وعلى قيادته للأمم المتحدة خلال هذه الأوقات غير المسبوقة.

وإذ نقرب من إكمال سنتين منذ تسجيل أول حالة إصابة بفيروس كوفيد-19، يواصل العالم كفاحه مع الأثر المؤلم لهذه الجائحة.

فقد أودت الجائحة بحياة الملايين، مستنزفة اقتصادات ومحطمة مجتمعات بينما أثرت بشكل غير متناسب على الفئات الأضعف.

لقد كان العامان الماضيان تذكرة صارخة بأن المجتمع العالمي فشل في معالجة بعض أكثر المسائل إلحاحاً في عصرنا على نحو كاف: إتاحة الرعاية الصحية بصورة فعالة ومنصفة، وأوجه عدم المساواة الصارخة وتغير المناخ والتدهور البيئي وسباق التسلح والنزاعات التي لا نهاية لها ومحنة اللاجئين ... على سبيل المثال لا الحصر.

وها نحن، قادة العالم، نقف على هذه المنصة اليوم للتفكير في كيفية إعادة البناء بشكل أفضل وأقوى وأكثر مراعاة للبيئة.

وإذ نستهل العام الثاني من عقد عمل الأمم المتحدة من الضروري أن نتخذ، كمجتمع دولي، إجراءات مدروسة وتعاونية وحاسمة لضمان مستقبل لا يدع أحداً يتخلف عن الركب.

وإذ نتذكر التزاماتنا بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات ذات الصلة، فلننكر أنفسنا بأن أضعف الناس - من يعيشون في ظروف صعبة ويواجهون أزمات تبدو مستعصية - يحتاجون إلى اهتمام ومساعدة خاصين.

وبالفعل، لأن كانت الجائحة قد تسببت في معاناة لا حصر لها ودمار في النظم الصحية العالمية وأثرت تأثيراً شديداً على الاقتصاد العالمي وأفقرت مجتمعات بأكملها، فإن الأزمة الحالية تمثل فرصة لتنشيط إرادتنا الجماعية لإحداث تغييرات إيجابية مع التركيز على الحكم المنصف والمستدام والشامل.

فتعافينا يعتمد على ذلك.

وتوافر اللقاحات وتوزيعها أمر محوري لتحقيق التعافي العالمي. كما أن التضامن هو محور صحة ورفاه كل إنسان. والبيانات والنوايا الحسنة والتعهدات غير كافية على الإطلاق. فالحقائق غنية عن البيان. ومن بين 554 مليون جرعة تعهدت بها أغنى دول العالم، لم يتم تسليم سوى 91 مليون جرعة، أو 16 في المائة. وفي أفريقيا، تم تطعيم أقل من 3,5 في المائة من الناس في جميع أنحاء القارة ضد كوفيد-19. وهذا الرقم أقل بكثير من الهدف الرسمي لمراكز مكافحة الأمراض الأفريقية وهو تلقيح 60 في المائة من الأفارقة.

إن ذلك وصمة عار! ويشير إلى حقيقة مثبطة. هناك فيروس أكثر فظاعة بكثير، أكثر ترويعا بكثير من كوفيد-19.

إنه فيروس عدم المساواة! وبينما تشتد الجائحة ويستمر النقاش بلا هوادة، وتصدر تحذيرات السفر بجميع الأشكال، فإن البشرية هي الضحية الأولى.

ولا سيما أفريقيا والعديد من الأجزاء الأخرى الأقل نموا في العالم. وصحيح أنه لا أحد في مأمن إلى أن تصبح جميعاً آمنين. ولا يمكن لمرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19، الذي يسعى جاهدا رغم كل الصعاب، أن يفي بولايته إلا إذا تم الوفاء بالتعهدات والالتزامات التي قطعها أغنى الدول ولم يتم الاستفادة منها على المدى القصير بشكل أو بآخر.

سيدي الرئيس،

إن قدرة العالم على مواجهة هذه الجائحة، أو قدرته على مواجهة الجوائح المحتملة في المستقبل، تتجاوز مسألة صحة شعبنا.

ينبغي لجهودنا أيضا أن تعالج الاختلالات والتفاوتات الاقتصادية. وفي هذا الصدد، تحت سيشيل المجتمع الدولي على مساعدة أكثر اقتصادات العالم ضعفا على تعزيز قدرتها على مواجهة الصدمات في المستقبل.

فاقتصاد سيشيل، مثل اقتصاد العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى، تهاوى بعد بضعة أشهر فقط من اندلاع الجائحة، حيث شهدنا الانهيار شبه الكامل لصناعة السياحة لدينا. وهذا يعني بالنسبة لنا التخلي عن بعض مكاسبنا الاقتصادية التي تحققت بشق الأنفس من أجل تنفيذ خطط الطوارئ، التي تركز على حماية سكاننا.

والأثر المدمر لجائحة كوفيد-19، فضلا عن أوجه القصور في الاستجابة له، يؤكدان الحاجة الملحة إلى اتخاذ تدابير جماعية أقوى بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ومن الضروري أن نعمل معا لبناء توافق في الآراء واتساق فيما يتعلق بمحنة أولئك الذين يواجهون تهديدات ذات طابع وجودي، وأبرزها الدول الجزرية الصغيرة النامية.

فنقاط ضعفنا معروفة جيدا ولا داعي لشرحها هنا. ولكن ما ينبغي التشديد عليه هو أن اتباع نهج واحد مناسب للجميع إزاء تخفيف عبء الديون والتدفقات المالية الميسرة ليس بالتأكيد هو الأنسب بالنسبة لنا.

ومن شأن اتباع نهج واستراتيجية، تأخذان في الاعتبار مواطن ضعفنا وخصائصنا، أن يعزز جهودنا للتغلب على الأزمة الحالية وأن يقوي قدراتنا على التعافي والانتعاش من التداعيات الاقتصادية الناجمة عن الجائحة. ولذلك، فإن تطبيق مؤشر الضعف يبقى بالنسبة لنا، النهج والاستراتيجية الوحيدتين المتسقين والقابلين للتطبيق لحل المأزق الحالي.

لقد حققت معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية الانتقال من وضع بلدان متوسطة الدخل إلى وضع بلدان مرتفعة الدخل من خلال العمل الشاق والالتزام بتحسين أوضاع شعوبنا، ولكن يبدو أننا نعاقب على نجاحنا، ونعاقب على إنجازاتنا وعملنا الشاق. فهل تأخذ المؤسسات المالية الدولية نقاط ضعفنا في الاعتبار؟ ما زال استعراض المعايير لقياس الدعم الإنمائي والحصول على التمويل قيد المناقشة باستمرار في منتديات لا حصر لها، دون نهاية تلوح في الأفق. وعدم وجود دعم عالمي فعال ومناسب للدول الجزرية الصغيرة النامية ستكون له عواقب منهجية على تقدمنا في جميع أهداف التنمية المستدامة عمليا.

وعلاوة على ذلك، لا تزال الدول الجزرية الصغيرة النامية تتأثر بشكل غير متناسب بما يمكن وصفه على أفضل وجه بالظلم البيئي نتيجة لتغير المناخ. ونحن الأقل مسؤولية عن ذلك، ومع ذلك فإننا ندفع الثمن الأكبر. والتحدي الذي نواجهه فيما يتعلق بتغير المناخ واستجابتنا له سيستمر لفترة طويلة بعد أن نسيطر على كوفيد-19. ونحن ملزمون أخلاقيا تجاه أولئك الذين فقدوا حياتهم بسبب أزميتي المناخ والتنوع البيولوجي المفجعتين. ونحن مسؤولون أمام أولئك الذين يواجهون تهديدات وجودية مستمرة. ونحن مدينون للأجيال القادمة بإيجاد حلول دائمة لحماية هذا الكوكب.

ولكن على الرغم من ضخامة الخطر الذي نواجهه، ما زلت أمل أن نجد الحلول معاً. وذلك يتطلب حلولاً عملية من جميع أنحاء العالم من شأنها أن تقودنا نحو عالم مستدام وأكثر اخضراراً مدعوم باقتصاد الطاقة النظيفة. ومع ذلك، فإن التعهدات والالتزامات ليست كافية.

إذ يجب احترامها والوفاء بها. وفي ضوء الدورة السادسة والعشرين القادمة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، تدعو سيشيل المجتمع الدولي، ولا سيما أكبر الدول المسببة للانبعاثات واقتصادات مجموعة العشرين، إلى زيادة

المساهمات المحددة وطنياً إلى مستوى يلبي، إن لم يتجاوز، متطلبات تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ويتجنب الكارثة العالمية التي تهددنا جميعاً.

سيدي الرئيس، إن الجائحة وتفاقم أزمة المناخ قد أضافا إلى المهام الصعبة الأخرى للأمم المتحدة. ويجب علينا أكثر من أي وقت مضى أن نجدد التزامنا بتعددية الأطراف وأن نعزز وظائف الأمم المتحدة. فدعونا نسترشد بميثاق الأمم المتحدة ونحن نتحرك معاً لإعادة بناء عالم أكثر اخضراراً، مع عدم ترك أحد خلف الركب، ولا سيما الفئات الأكثر ضعفاً.

وإنني أؤمن بالمبادئ التأسيسية للأمم المتحدة؛ وبأن تعددية الأطراف هي المفتاح لكفالة تحقيق الرخاء والسلام الدائم. فلنستعيد الأمل والإيمان بالأمم المتحدة، باستعادة الأمل والإيمان بأنفسنا والتضامن الدولي. فلنعيد بناء الثقة ببعضنا البعض بسد فجوات عدم المساواة القائمة داخل الدول وفيما بينها والحد من التهميش والقضاء على العنصرية وكرهية الأجانب وجميع أشكال التمييز الأخرى وغرس التسامح بين شعوبنا.

ولم نواجه قط، كمجتمع دولي، تحديات بهذا الحجم الحالي. ولكن هناك أمل. إنه الأمل في أن نتمكن من التغلب عليها. وهناك أمل في أن نتمكن من التغلب على التحديات التي نواجهها من خلال العمل الجماعي والتضامن العالمي والإرادة السياسية. وأنني، بصفتي قائد واحدة من أصغر دول العالم، أؤمن إيماناً قوياً بقدرة شعبنا، ولا سيما شبابنا. وأؤمن، قبل كل شيء، بقدرة البشرية. فأنا أؤمن بقدرتنا على فعل الخير. ومعا، كممثلين لكوكبنا يمكننا أن نفعل ما هو متوقع منا.

ويمكننا فعل الخير!

وشكراً لكم.

إيطاليا (انظر أيضا A/76/PV.11، المرفق العاشر)

خطاب السيد ماريو دراغي، رئيس مجلس وزراء جمهورية إيطاليا

أُذلي به يوم الخميس، 23 أيلول/سبتمبر 2021، خلال الجلسة 11 للجمعية العامة.

السيد رئيس الجمعية العامة،

السيد الأمين العام،

المندوبون الموقرون،

السيدات والسادة،

لقد شهدنا في السنوات الأخيرة إضعافاً تدريجياً للتعددية، التي ضمنت السلام والأمن والازدهار منذ فترة ما بعد الحرب.

ومع ذلك، فإننا نواجه الآن مشاكل لا يمكننا حلها بمفردنا.

وأنا أشير إلى الجائحة، وإلى خطر وجود متحورات جديدة وخطيرة من الفيروس.

فتغير المناخ وحماية التنوع البيولوجي،

والانتعاش الاقتصادي ومكافحة أوجه عدم المساواة وانعدام الأمن الغذائي،

وحل النزاعات ومكافحة الإرهاب،

هي مسائل في صميم عمل الجمعية العامة اليوم وفي جدول أعمال حكومتنا.

كما أنها في صميم عمل الرئاسة الإيطالية لمجموعة العشرين، وشعارها "الناس والكوكب والازدهار".

وعلى إعادة تنشيط التعددية الأطراف، وأن نجعلها فعالة لمواجهة تحديات عصرنا.

وبعد مرور أكثر من عام ونصف العام على بداية الأزمة الصحية العالمية، يمكننا أخيراً أن ننظر إلى المستقبل بمزيد من التفاؤل.

ونعطينا حملة التطعيم الثقة في قدرتنا على العودة إلى الوضع الطبيعي الجديد.

وفي إيطاليا وأوروبا، أعدنا فتح معظم الأنشطة الاقتصادية.

وعاد الطلاب إلى المدارس والجامعات.

وبعد أشهر من الوحدة، استؤنفت حياتنا الاجتماعية أخيراً.

غير أن الوباء لم ينته بعد، وحتى عندما يحدث ذلك، سيستعين علينا أن نتعامل مع عواقبه لفترة طويلة.

على الصعيد العالمي، نواجه اختلافات كبيرة في توزيع اللقاحات. وفي البلدان ذات الدخل المرتفع، تلقى أكثر من 65 في المائة من السكان جرعة واحدة على الأقل.

وفي أفقر البلدان، لا تتجاوز النسبة 2 في المائة.

وهذه التفاوتات غير مقبولة أخلاقياً: فعدد أقل من التطعيمات يعني المزيد من الوفيات.

وطالما استمر الفيروس في الانتشار بحرية، فإنه يمكن أن يتحور بطرق خطيرة ويعرض حتى أكثر حملات التطعيم فعالية للخطر.

نحن بحاجة إلى زيادة توفر اللقاحات للبلدان الفقيرة والتغلب على العقبات اللوجستية لتوزيعها حيث تشتد الحاجة إليها.

علاوة على ذلك، يجب أن نحافظ على المستوى العالمي على حرية تداول اللقاحات والمواد الخام اللازمة لإنتاجها.

وإيطاليا تقدم دعمها السياسي والمالي الكامل لمرفق كوفاكس.

ونعترز مضاعفة تبرعاتنا ثلاث مرات من 15 إلى 45 مليون جرعة بحلول نهاية عام 2021. وقد تؤدي الاختلافات الهائلة في حملات التطعيم إلى تفاقم أوجه عدم المساواة بين البلدان.

وكان لهذا الوباء أثر اجتماعي واقتصادي سلبي على الجميع، ولكن العواقب على البلدان ذات الدخل المنخفض كانت وخيمة بشكل خاص.

وحتى قبل الأزمة الصحية، كانت هذه البلدان تعاني من مواطن ضعف اقتصادية كبيرة، بدءاً بمستويات ديونها.

ويعيش الكثير من مواطنيها تحت خط الفقر أو فوقه مباشرة.

والاقتصادات المتقدمة تمكنت من استخدام السياسات النقدية والمالية بشكل أكثر قوة لاحتواء الصدمة الاقتصادية.

فقد أنفقت 28 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي لعام 2020 لتحفيز النمو - مقارنة بنسبة 7 في المائة و 2 في المائة فقط في الاقتصادات الناشئة وذات الدخل المنخفض.

فالتفاوت الاقتصادي يهدد بمحو سنوات من التقدم في مكافحة الفقر، مما يزيد من صعوبة تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وأصبحت المخاوف بشأن النظم الغذائية أكثر إلحاحاً.

وقد ساهمت الأحوال الجوية القاسية وتعطل سلسلة الإمداد في زيادة أسعار المواد الغذائية.

وفي آب/أغسطس، ارتفع مؤشر أسعار المواد الغذائية بنسبة 32 في المائة مقارنة بالعام السابق.

ووفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة، لم يتمكن أكثر من 2,3 بليون شخص في العام الماضي من الحصول على الغذاء الكافي بشكل منتظم.

وتحت الرئاسة الإيطالية، اعتمدت مجموعة الـ 20 حزمة من التدابير الاقتصادية لمساعدة أكثر بلدان العالم هشاشة على التغلب على آثار الوباء ومساعدتها في ترميمها.

وأيدنا قرار صندوق النقد الدولي بإصدار حقوق سحب خاصة جديدة بمبلغ إجمالي قدره 650 بليون دولار.

ومن هذه الموارد، هناك 33 بليون دولار موجهة إلى البلدان الأفريقية، ونعمل على زيادة هذه الحصة.

وقد عجلنا بإعادة تمويل "المؤسسة الدولية للتنمية -20"، وهي صندوق البنك الدولي لمساعدة أفقر البلدان.

وتعترم الرئاسة الإيطالية تسهيل إعادة هيكلة شاملة ومستدامة للديون في البلدان ذات مستويات الديون المفرطة.

واتخذت إيطاليا أيضا إجراءات محددة بشأن الأمن الغذائي.

وبالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، أنشأنا "التحالف الغذائي" لمكافحة سوء التغذية الناجم عن جائحة كوفيد-19، واستضافت روما ما قبل القمة المعنية بنظم الأغذية.

ومع ذلك، يجب أن نكون مستعدين لاتخاذ إجراءات أكثر طموحا لدعم البلدان الفقيرة، ولا سيما في أفريقيا.

وتعترم إيطاليا الاستمرار في ضمان دعمها للقارة الأفريقية، التي تزداد أهمية للأمن والنمو الاقتصادي على الصعيد العالمي.

ويجب أن نزيد الاستثمار، لتمكين شباب أفريقيا من المشاركة الكاملة في تنميتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

والطوارئ الأخرى التي وضعناها في صميم جدول أعمال رئاستنا لمجموعة الـ 20 هي تغير المناخ.

ويظهر أحدث تقرير للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ أنه بدون تخفيضات فورية وسريعة وواسعة النطاق في انبعاثات غازات الدفيئة، سنفشل في الحد من ظاهرة الاحترار العالمي إلى أقل من 1,5 درجة فوق مستويات ما قبل الصناعة.

وقد زاد عدد الكوارث الطبيعية المتصلة بالمناخ خمسة أضعاف منذ الستينيات.

ومن المتوقع أن تشد الظواهر الجوية القاسية خلال العقود القليلة المقبلة.

وتشير تقديرات منظمة الصحة العالمية إلى أن تغير المناخ يسبب بالفعل 150 000 حالة وفاة سنويا، والتي يمكن أن تصبح 250 000 بين عامي 2030 و 2050.

ويجب أن نعمل الآن لحماية الكوكب واقتصادنا والأجيال المقبلة.

وإيطاليا، بصفتها رئيس مجموعة الـ 20 والرئيس المشارك للمؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، إلى جانب المملكة المتحدة، تعترم تحقيق أهداف طموحة بشأن الركائز الثلاث لاتفاق باريس: التخفيف والتكيف والتمويل.

وعلى مدى العقد القادم، يجب أن نخفض قدر الإمكان انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن الوقود الأحفوري وغازات الدفيئة الأخرى، بما في ذلك الميثان.

ويجب أن نعمل على تكييف بنيتنا التحتية مع الصدمات المناخية، التي أصبحت متكررة وعنيفة بشكل متزايد.

وتؤيد إيطاليا بقوة الدور الرائد للاتحاد الأوروبي في التحول الإيكولوجي، ولا سيما التزامه بخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 55 في المائة بحلول عام 2030 وصافي الانبعاثات الصفري بحلول عام 2050.

ومع ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي لا يمثل حالياً سوى 8 في المائة من الانبعاثات العالمية، في حين أن بلدان مجموعة الـ 20 مسؤولة عن 75 في المائة.

ومكافحة تغير المناخ تتطلب مشاركة متعددة الأطراف وتعاوناً عملياً بين جميع الأطراف الفاعلة العالمية الرئيسية - الاقتصادات الغنية والناشئة على السواء.

ويجب أن نعمل بطريقة فعالة ومنسقة ومتزامنة، مع احترام الخصوصية الوطنية دائماً. ونعتمد التوصل إلى اتفاق عالمي لوقف استخدام الفحم في أقرب وقت ممكن، واتساقاً مع هذا الهدف، منع تمويل مشاريع جديدة من هذا النوع.

ونريد إلغاء الإعانات المقدمة للوقود الأحفوري وتشجيع استخدام المصادر المتجددة. إن التحول البيئي له تكاليف كبيرة ومن الضروري أن تقف الحكومات على أهبة الاستعداد لمساعدة المواطنين والشركات.

بل ويمكن أيضاً أن تكون محركاً للنمو الاقتصادي.

ووفقاً لتقرير صدر مؤخراً عن الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، يمكن لقطاع الطاقة المتجددة توظيف أكثر من 40 مليون شخص بحلول عام 2050.

في إيطاليا وفي الاتحاد الأوروبي عموماً، شرعنا في مسار للإصلاحات والاستثمار - "الجيل القادم من الاتحاد الأوروبي" - لتحقيق أقصى استفادة من هذه الفرص.

ونأمل أن تعطي "المائدة المستديرة المعنية بالمناخ" التي دعا إليها الأمين العام غوتيريش ورئيس الوزراء جونسون يوم الاثنين الماضي زخماً إضافياً للمفاوضات التي ستأخذنا إلى قمة مجموعة الـ 20 في روما وإلى مؤتمر الأطراف السادس والعشرين في غلاسكو.

وفي الأسبوع القادم، سيجتمع 400 شاب من جميع أنحاء العالم في ميلانو لتقديم مقترحاتهم لمكافحة تغير المناخ.

وفي السنوات الأخيرة، كان الشباب في كثير من الأحيان عوامل تغيير ودفعونا إلى بذل المزيد من الجهد.

وهؤلاء سيرثون الكوكب ومن واجبنا أن نستمع إليهم.

وفي العام الماضي، عادت القضايا الهامة التي تؤثر على السلام والأمن إلى الظهور.

وتتمثل المشكلة الرئيسية في أفغانستان، حيث نواجه خطر وقوع كارثة اجتماعية ومدنية.

ويجب أن نمنع البلد من أن يصبح مرة أخرى تهديدا للأمن الدولي.

وأشير على وجه الخصوص إلى وجود جماعات مرتبطة بتنظيمي القاعدة وداعش على الأراضي الأفغانية.

ويجب على المجتمع الدولي أن يتعاون بفعالية، بدءا بتبادل المعلومات الاستخباراتية.

ولطالما شاركت إيطاليا على المستوى الدولي في مكافحة الإرهاب.

ويجب أن نجمع بين أهدافنا الأمنية والوقاية وحماية حقوق الإنسان واحترام سيادة القانون.

ويجب علينا معالجة الأسباب الاقتصادية والاجتماعية التي تؤدي إلى التطرف والتطرف العنيف.

في أفغانستان، نشهد تفكيك التقدم المحرز على مدار السنوات العشرين الماضية في حماية الحريات الأساسية، ولا سيما للنساء.

ويجب على جميع الذين وقعوا على ميثاق الأمم المتحدة ويتمسكون بالقيم التأسيسية لهذه المنظمة أن يلتزموا بحل هذه الأزمة.

وعلى المجتمع الدولي أن يقف متحدا في المطالبة بأن يتمكن جميع المواطنين الأفغان من العيش بكرامة وسلام وأمن؛ وكفالة حماية الفئات الضعيفة؛ وأن تحافظ المرأة على حقوقها الأساسية، وفي المقام الأول الحق في التعليم.

لقد التزمت إيطاليا دائما بتعزيز احترام حقوق الإنسان في العالم، ولا سيما في السنوات الثلاث الماضية، مع حضور نشط في مجلس حقوق الإنسان.

ولا يلي تشكيل الحكومة الأفغانية الجديدة توقعات المجتمع الدولي المتمثلة في حكومة شاملة للجميع وممثلة لمختلف المكونات العرقية والاجتماعية والدينية في البلد.

ويجب على الحكام الجدد أن يثبتوا بأفعالهم، وليس بالأقوال فقط، أنهم ملتزمون باحترام الحريات الفردية.

ويجب علينا أيضا أن نعالج أثر الأزمة الأفغانية على الاستقرار والأمن الإقليميين.

ومن أجل معالجة هذه المسألة المعقدة، نحتاج إلى استراتيجية تُتبع على أوسع نطاق ممكن.

وقد اتخذت إيطاليا إجراءات فورية لتشجيع أقوى تنسيق ممكن بين الجهات الفاعلة العالمية والإقليمية الرئيسية.

وبصفتنا نتيوا رئاسة مجموعة العشرين، فقد وفرنا منصة مجموعة العشرين، الواسعة النطاق والشاملة للجميع بطابعها.

وقد شجعنا على عقد اجتماع لوزراء الخارجية، استعدادا لمؤتمر القمة الاستثنائي، الذي سيركز على مسائل المعونة الإنسانية والأمن وحقوق الإنسان.

ومن المؤكد أن الحالة الإنسانية في أفغانستان هي الشاغل الأكثر إلحاحا وتشاظرا، لا سيما لاقتراب موسم الشتاء.

ووفقا لبرنامج الأغذية العالمي، يعاني واحد من كل ثلاثة أشخاص في البلد من انعدام الأمن الغذائي.

وتتق إيطاليا في قدرة الأمم المتحدة على تنسيق الاستجابة الإنسانية الدولية، وتعبئة الموارد، وكفالة التدخل السريع والمتسق.

وأود أن أشكر الأمين العام على تنظيمه "مؤتمر إعلان التبرعات" في جنيف في 13 أيلول/سبتمبر، حيث تعهدت البلدان بتقديم نحو 1,2 مليار دولار من المعونة الإنسانية لأفغانستان.

وينبغي لمؤتمر قمة مجموعة العشرين الاستثنائي أن يقدم أقصى دعمه لهذه الأهداف.

ويجب أن يكون هناك وصول كامل وآمن وغير مشروط للمنظمات الدولية والعاملين في مجال المعونة الإنسانية.

وإيطاليا في طليعة الدول التي استجابت للأزمة الإنسانية، لصالح أكثر فئات السكان هشاشة في أفغانستان، ولصالح الأفغان الذين غادروا البلد أو سيغادرونه.

ونحن مستعدون أيضا للتدخل لدعم البلدان المجاورة المتضررة من تدفقات اللاجئين خارج البلد.

وقد قررنا استخدام الموارد التي كانت مخصصة في السابق لتدريب قوات الأمن والدفاع الأفغانية للأغراض الإنسانية.

إن الأزمة في أفغانستان، ولا سيما تدهورها السريع بعد انسحاب بعثة "الدعم الوطني"، تتطلب التفكير في مستقبل البعثات الدولية.

ويجب أن نسأل أنفسنا على وجه الخصوص ما هي أهدافها وما هي أفضل طريقة لتحقيقها.

ومع ذلك، تظل التدخلات الدولية أداة أساسية لدعم السلام والأمن.

وتؤكد إيطاليا من جديد مع الاقتناع، بالتزامها في إطار الأمم المتحدة.

فنحن أكبر مساهم في الخوذ الزرق من بين الدول الغربية وسابع أكبر مساهم في ميزانية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

إذ ينتشر الجنود الإيطاليون في خمس بعثات للأمم المتحدة في مالي والصحراء الغربية وقبرص، وعلى الحدود بين الهند وباكستان، وقبل كل شيء في لبنان، حيث إننا المسؤولون عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وننشر واحدة من أكبر الوحدات.

ونحن مقتنعون بأن الاتحاد الأوروبي بحاجة إلى تعزيز دوره في هذا المجال، تماشيا مع طموحات المشروع الأوروبي وفي تكامل تام مع التحالف عبر الأطلسي.

وينبغي ألا يصرف التركيز على أفغانستان وآسيا الوسطى انتباهنا عن عدم الاستقرار الذي لا يزال يؤثر على منطقة البحر الأبيض المتوسط الأوسع نطاقا.

وندعم، على وجه الخصوص، على الصعيد المتعدد الأطراف والثنائي وداخل الاتحاد الأوروبي، العملية الانتقالية في ليبيا من أجل إيجاد حل مستدام وشامل للأزمة.

وهدفها هو تجديد الإطار المؤسسي الوطني للبلد بطريقة موحدة، دون تدخل خارجي وتحت رعاية الأمم المتحدة - كما خططها الليبيون أنفسهم.

ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل مع المؤسسات الليبية والشعب الليبي للتغلب على الجمود الحالي.

وعلى الرغم من هذا المنعطف الحرج، يجب أن نكفل إجراء الانتخابات المقررة في 24 كانون الأول/ديسمبر وتنفيذ وقف إطلاق النار تنفيذا كاملا.

وثمة جانب آخر للأزمة الليبية هو الهجرة. وتتطلب إدارتها السليمة استجابةً مشتركة من المجتمع الدولي.

ويجب أن نكافح بفعالية الاتجار بالبشر، وأن نكفل التنقل الدولي المنتظم، وأن نحمي حياة الناس. ومن الضروري اتخاذ إجراءات متعددة الأطراف، تقوم على مبدأ التقاسم العادل للواجبات والمسؤوليات.

ويجب على الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تعزيز الحوار بشأن مسائل الهجرة مع بلدان المنشأ والعبور، من أجل تحقيق المسؤولية المشتركة في إدارة التدفقات.

وهذه المبادئ تحفز التعاون بين الاتحاد الأوروبي وشركائه الأفارقة، وكانت إيطاليا من أوائل الجهات التي شجعت عليها ونعزمت تعزيزها.

وأود أن أعرب عن تقدير الحكومة الإيطالية الصادق للعمل الهام الذي اضطلعت به منظمات الأمم المتحدة في ليبيا، وبشكل أعم، في العديد من مناطق الأزمات.

وأشير على وجه الخصوص إلى المنظمة الدولية للهجرة ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

وإيطاليا ملتزمة بمواصلة العمل على تعزيز القيم العالمية للسلام والتنمية، وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

وهذه القيم ليست في صميم عمل الأمم المتحدة فحسب، ولكنها أيضا أساس الدستور الإيطالي والاتحاد الأوروبي والرابطة عبر الأطلسية.

إن المبادئ التي استرشد بها ميثاق الأمم المتحدة، والتي نوهنا بها في إعلاننا السياسي الرسمي، الذي اعتمد بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للمنظمة، لا تزال نقطة مرجعية اليوم.

وفي إطار الأمم المتحدة، يجب أن يتمكن مجلس الأمن من مواصلة أداء دوره في صون السلم والأمن الدوليين.

ونؤيد الحاجة إلى إصلاح توافقي لمجلس الأمن، وتعزيز التمثيل الإقليمي وكفالة توزيع أكثر عدلا للمقاعد من خلال زيادة عدد الأعضاء المنتخبين.

وهدفنا هو جعل المجلس أكثر تمثيلا وديمقراطية وكفاءة وشفافية وخضوعا للمساءلة.

ويمكن التصدي للتحديات التي نواجهها - الجائحة وتغير المناخ والأزمات الدولية - في تعددية الأطراف الفعالة، القائمة على الحوار الشامل والمفتوح.

وترغب إيطاليا في مواصلة الإسهام بالأفكار والموارد، لصالح المجتمع الدولي بأسره.
